كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الخلافـــة

وأثرها فى نشأة الخوارج وفرقها

إعداد الباحثين

د. فتحي محمود محمد عبدالرحمن
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران
والمدرس بكلية أصول الدين والدعوة بأسيوط جامعة الأزهر

د. خالـد محمـــد سالـــم آل خرصـان
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران

(العدد الرابع والثلاثون – الجزء الأول ٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الله به الغمة. وبعد :

إن الخوارج من أشد الفرق الإسلامية تمسكاً بمذهبها الذي تعتقده وتدعو إليه، وتحاول تطبيقه بالقوة، مستخدمة القتل والفتك بالأنفس المحرمة إذا اقتضى الحال. فالخوارج فرقة كبيرة من الفرق الاعتقادية، وتمثل حركة ثورية عنيفة في تاريخ الإسلام السياسي. شغلت الدولة الإسلامية فترة طويلة من الزمن، وقد بسطوا نفوذهم السياسي على بقاع واسعة من الدولة الإسلامية في المشرق وفي المغرب العربي، وفي عمان وحضرموت وزنجبار[1] وما جاورها من المناطق الإفريقية وفي المغرب العربي، ولا تزال لهم ثقافتهم المتمثلة في المذهب الإباضي[2] المنتشر في تلك المناطق .

---

(١) وتسمى الآن تنزانيا .

(٢) الإباضية : من فرق الخوارج ، تنتسب إلى عبد الله بن إباض، من بني مرة ابن عبيد بن تميم، الذي خرج في أيام مروان بن محمد، وتوفي ابن إباض سنة (٨٦ هـ) وقد انقسمت الإباضية إلى عدة فرق وهي: الحفصية، والحارثية، واليزيدية. انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري: ١ / ١٨٣ ، المكتبة العصرية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ١٤١١هـ ١٩٩٠م، والفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية ١٤١١هـ ١٩٩٠م، والملل والنحل للشهرستاني، ص ١٣١ ، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ .

ولا يخفى كذلك أن بعض أفكار الخوارج – ولا سيما الأزارقة [1] – المتعلقة بتكفير العصاة لا يزال لها أتباع يمثلون تنطع الخوارج وتشددهم في وقتنا الحاضر، مما يستدعي عرض ودراسة هذه الفرقة، وما أنتجت من آراء وأفكار، وبيان ما جناه أتباعها على الإسلام والمسلمين .

فكلمة الخوارج علم مشهور على تلك الفرقة المعروفة التي وصفها النبي – ﷺ – بالمروق من الدين وتميزت عن سائر الفرق بالغلو والإفراط والشطط والتنطع، كما تميزت في منهجها الحركي بالاندفاع والتهور والثورية العمياء، والقابلية السريعة للتمزق والاشتعال .

فالجلافة طبعهم، وضيق الأفق سمتهم، ما خيروا بين أمرين إلا اختاروا أعسرهما، وما رأوا طريقين إلا سلكوا أشقهما، وما صادفوا احتمالين إلا انحازوا لأبعدهما .

وقد امتلأت صفحات تاريخهم بنماذج غريبة لعقيدتهم ومنهجهم، فهم يقيمون الدنيا ويقعدونها، ويثورون ويحجمون من أجل إثبات قضية، قد لا تكون ذات شأن، لكنهم يرون أن عدم إثباتها كفر وضلال، فإذا ما تحقق لهم ذلك نكصوا ونكسوا على رؤوسهم وقالوا : قد كنا مخطئين – بل كافرين – حين فعلنا ذلك، فيثورون ويشتطون وليس هذا فحسب، بل جرى شأنهم أنه خلال هاتين الثورتين الجامحتين ينشق عنهم بعضهم ويشتطون في التهجم على الطائفة الأصل، ويكفرونها بسبب التردد والتقلب، أو بسبب أحد الرأيين – إما السابق – وإما الآخر، ويحدث عندئذ أن ترد عليهم تلك الطائفة بلا تورع ناسبة الكفر إليهم، بسبب مفارقة الجماعة أو بأي

(١) الأزارقة إحدى فرق الخوارج، وهم أتباع نافع بن الأزرق الحنفي، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة. انظر: الفرق بين الفرق، ص ٨٢ ، والملل والنحل: ١ / ١١١ .

سبب تراه .

ثم إنه غالباً ما ينشأ من حدة هذا الخلاف فرقة ثالثة تتوسط بين الطائفتين، وتتوقف عن كلا الرأيين، فما تلبث أن تعنف منهما، وتوصم بالكفر، لأن كلاً منهما يوجب عليها أن تكون معه وإلا فهي كافرة .. وهكذا دواليك، سلسلة من تضخيم المواقف أو الاجتهادات والتكفير بها، يصاحبها سلسلة من الانشقاقات الجذرية والمفاصلات الكاملة .

منهج البحث :

وقد استخدمت فى هذا البحث المنهج التحليلى القائم على تحليل محتويات النصوص واستخراج المعنى منها، وإبرازه فى صورة مبسطة، وصياغتها بصيغة موضوعية، كما اتبعت المنهج المقارن محاولاً مقارنة آراء العلماء فى هذا الموضوع، مرجحاً ما أراه راجحاً من خلال الأدلة والبراهين .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، ثم خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع .

أما المقدمة : فقد اشتملت على أهمية الموضوع، والهدف من الدراسة، ومنهج البحث، وخطة البحث .

وأما التمهيد : وقد تضمن أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في عنوان البحث .

وأما المباحث فقد جاءت مرتبة على النحو التالي :

المبحث الأول : مظاهر الخلاف بين المسلمين .

المبحث الثانى : نشأة الخوارج .

المبحث الثالث : الخلافة وأثرها في نشأة الخوارج .

المبحث الرابع : فرق الخوارج وألقابهم ومعتقداتهم .

وأما الخاتمة : فقد اشتملت على أهم نتائج البحث .

وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا أنه ولي ذلك والقادر عليه وهو الهادي إلى سواء السبيل .

التمهيد

التعريف بأهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث

أولاً : مفهوم الخلافة :

الخلافة لغة : هي ما يجئ من بعد، وتأتي بمعنى النيابة عن الغير كما في الآية الكريمة: { اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي } [١] .

" خلف فلان فلاناً، إذا كان خليفته، خلف في قومه خلافة، ويقال: خلفت فلاناً، خلف تخليفاً، واستخلفته أنا جعلته خليفتي، والخلافة: الإمارة، واستخلف فلان فلاناً جعله خليفة ، والأمانة هي الخليفة، وإنه الخليفة بين الخلافة والخليفة " [٢] .

والخلافة : هي النيابة عن الغير إما لغيبة المنوب عنه، وإما لموته وإما لعجزه، وإما لتشريف المستخلف. والخلائف جمع خليفة، وخلفاء جمع خليف[٣] الخلافة والملك والإمارة عناوين اصطلاحية تتكيف في التاريخ باعتبار مدلولها العملي[٤] .

قال المفسر الخطيب الشربيني: " الخليفة من يخلف غيره، وينوب عنه، وهو يشمل مطلق الإنسان، سواء كان نبياً أم غيره، لأنه مستخلف لله في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم، وتنفيذ أمره فيهم، لا لحاجة به تعالى إلى من ينوبه، بل لقصور المستخلف عليه، عن قبول فيضه، وتلقى أمره، بغير وسيط،

---

(١) سورة الأعراف، من الآية (١٤٢) .

(٢) لسان العرب لابن منظور : ٤ / ١٨٣ ، ط : دار صادر، بيروت، ط : الثالثة ١٤١٤هـ .

(٣) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ص ١٥٦ ، ط : دار إحياء التراث العربي، ط : الأولى ١٤٢٣هـ .

(٤) العواصم من القواصم : محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي : ١ / ٢٠٧ ، ط : الأوقاف السعودية ، ط : الأولى ١٤١٩هـ .

والأخير هو الداعي لبعث الأنبياء والرُسل، وهو الذي يميزهم عن بقية جنسهم " [١] .

فالخليفة هو الذي ينوب عن الأُمة في الحكم والسلطان، وفي تنفيذ أحكام الشرع. ذلك أن الإسلام قد جعل الحكم والسلطان للأُمة، تُنيب فيه من يقوم به نيابة عنها. وقد أوجب الله عليها تنفيذ أحكام الشرع جميعها .

يقول ابن خلدون : " والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها. إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة. فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به [٢] .

ثانياً : التعريف بالخوارج :

مفهوم الخوارج في اللغة : الخوارج في اللغة جمع خارج، وخارجي اسم مشتق من الخروج، وقد أطلق علماء اللغة كلمة الخوارج في آخر تعريفاتهم اللغوية في مادة: (خرج) على هذه الطائفة من الناس؛ معللين ذلك بخروجهم عن الدين أو على الإمام علي، أو لخروجهم على الناس [٣] .

وفي الاصطلاح : اختلف العلماء في التعريف الاصطلاحي للخوارج، وحاصل ذلك :

---

(١) تفسير السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للشربيني : ١ / ٤٣ ، ط : مطبعة بولاق (الأميرية) القاهرة .

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص ٣٣٨ ، ط : المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط : الأولى١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م .

(٣) انظر : تهذيب اللغة للأزهري : ٧ / ٥٠ ، مادة " خرج " ، ط : دار القومية العربية ١٣٨٤ هـ . وتاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي : ٢ / ٣٠ ، ط : مكتبة التراث العربي ، الكويت ١٣٨٧هـ .

١- منهم من عرفهم تعريفاً سياسياً عاماً، فاعتبر الخروج على الإمام المتفق على إمامته الشرعية خروجاً في أي زمن كان .

قال الشهرستاني : " كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان والأئمة في كل زمان " (١) .

٢- ومنهم من خصهم بالطائفة الذين خرجوا على الإمام علي- ﷺ - قال الأشعري : " والسبب الذي سُمّوا له خوارج؛ خروجهم على علي بن أبي طالب " (٢) .

زاد ابن حزم بأن اسم الخارجي يلحق كل من أشبه الخارجين على الإمام عليّ أو شاركهم في آرائهم في أي زمن . وهو يتفق مع تعريف الشهرستاني(٣) .

وقال ابن حجر معرفًا لهم: والخوارج هم الذين أنكروا على عليّ التحكيم وتبرؤوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة، وقال في تعريف آخر: أما الخوارج فهم جماعة خارجة، أي: طائفة، وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم على الدين وخروجهم على خيار المسلمين (٤) .

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني : ١ / ١١٤ ، وانظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، غالب عواجي : ١ / ٢٢٨ ، مكتبة لينة، ط : الأولى ١٤١٤هـ .

(٢) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري : ١ / ٢٠٧ .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد بن حزم : ٢ / ١١٣ ، تحقيق: محمد نصر وعبد الرحمن عميره ، ط : دار الجيل ، بيروت ١٤٠٥ هـ .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ، ط : دار الريان للتراث، القاهرة، ط : الأولى ١٤٠٧ هـ .

وأما أبو الحسن الملطي : فيرى أن أول الخوارج المحكمة، الذين ينادون لا حكم إلا لله ويقولون: عليٌّ كفر، يجعل الحكم إلى أبي موسى الأشعري ولا حكم إلا لله. فرقة الخوارج، سميت خوارج لخروجهم على عليّ –ﷺ– يوم الحكمين، حين كرهوا التحكيم، وقالوا: لا حكم إلا لله[١].

وأما الدكتور ناصر العقل فيقول: هم الذين يُكَفِّرون بالمعاصي، ويخرجون على أئمة الجور [٢] .

فالخوارج هم أولئك الذين خرجوا على علي – ﷺ – بعد موقعة صفين .

وتعريف الشهرستاني هذا تعريف عام يشمل أقسام الخروج، ولا يخص فرقة الخوارج، إذ الخروج على إمام المسلمين ينقسم إلى أقسام:

أولا : من خرج لمنازعة في الملك، ولكنه خرج غضبا للدين، ومن أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة، مثل الحسين بن علي[٣]، وأهل المدينة في وقعة الحرة، وزيد بن علي زين العابدين [٤] .

---

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين محمد الملطي ، ط : رمادي للنشر والتوزيع، الدمام، والمؤمن للتوزيع، الرياض، ط : الأولى ١٤١٤ هـ .

(٢) الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام : د/ ناصر بن عبدالكريم العقل ، ط : دار الوطن، الرياض، ط : الأولى ١٤١٦ هـ .

(٣) في فتح الباري : ١٢ / ٢٠٦ ، الحسن بن علي والصحيح أنه الحسين حيث خرج على يزيد بن معاوية وقتل في كربلاء .

(٤) اختلف العلماء في جواز هذا الخروج، فمنهم من أجاز الخروج على الإمام= = الجائر وعد ذلك من الجهاد، ومنهم من قال بعدم جوازه لما يترتب على هذا الخروج من المفاسد التي تربو على المصالح، وهذا هو القول الصحيح الذي تدل عليه النصوص الشرعية، وهو قول غالب أهل السنة. انظر : الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله الدميجي، ص ٥٠٢ – ٥١٨ – ٥٤٧ ، ط : دار طيبة، الرياض، ط : الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م .

ثانيا : من خرج على ولي الأمر بتأويل سائغ[١] يقره الكتاب والسنة، وهذا ما كان من أصحاب الجمل وصفين إذ خرجوا على علي – ﷺ – لا معاندين مطالبين بالملك، بل لرأي رأوه ، واجتهاد صاروا إليه من طلب القصاص من قتلة عثمان – ﷺ – [٢] .

ثالثا : من خرج لطلب الملك فقط، وكان القتال على الدنيا وهؤلاء هم البغاة حقا [٣]، وقد جاء الوعيد والذم لهذه الطائفة المفرقة للأمة السافكة لدماء المسلمين من أجل الدنيا والملك .

رابعا : من خرج على الإمام وعلى الجماعة المسلمة للدعاء إلى معتقدهم[٤]، فخروج هؤلاء نابع من مخالفة لأصول في الشريعة الاعتقادية أو العلمية [٥] .

والقسم الرابع هذا الخارج للدعاء إلى معتقده هو الذي وردت فيه نصوص نبوية في ذمه، والأمر بقتاله لأن خطره عظيم على الأمة المسلمة وهو أخطر أقسام الخروج السابقة، يقول ابن تيمية – رحمه الله –: " وقد اتفق الصحابة والعلماء بعدهم على قتال هؤلاء[٦]، فإنهم بغاة على جميع المسلمين سوى من وافقهم على مذهبهم، وهم يبدؤون المسلمين بالقتال، ولا يندفع شرهم إلا بالقتال، فكانوا أضر

---

(١) التأويل السائغ هو الجائز الذي يقر صاحبه عليه إذا لم يكن فيه جواب . انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٢٨ / ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد ، ط : دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض ١٤١٢ هـ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية : ٢ / ٢٦٦، ٢٧٥ .

(٣) انظر : فتح الباري : ١٢ / ٢٨٦ بتصرف ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي : ١ / ٦٨ ، ط : دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

(٤) انظر : فتح الباري : ١ / ٢٨٥.

(٥) انظر : مجموع الفتاوى : ٢٨ / ٢٦٦ ، ٢٧٥.

(٦) هؤلاء (الخوارج).

على المسلمين من قطاع الطريق؛ فإن أولئك مقصودهم المال، فلو أعطوه لم يقاتلوا، وإنما يتعرضون لبعض الناس، وهؤلاء يقاتلون الناس على الدين حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة إلى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل وفهمهم الفاسد للقرآن... وهم شر على المسلمين من غيرهم، فإنهم لم يكن أحد شرا على المسلمين منهم ولا اليهود ولا النصارى؛ فإنهم كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم، مستحلين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم، مكفرين لهم وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلة " [1] .

إذا الخوارج بتعريف عام : " كل من خرج على الإمام وعلى الجماعة المسلمة بالسيف للدعاء إلى معتقده وكان خروجه نابعا من مخالفة الأصول في الشريعة " فهذا التعريف أقرب لتعريف الخوارج كفرقة من الفرق، أما من خرج لغير ذلك مما تقدم فيطلق عليهم اسم الخروج العام، ويطلق عليهم خوارج " كحكم شرعي، وصفة لفعلهم.

ونجد د/ ناصر العقل يعرف الخوارج كفرقة من الفرق أنهم: " الذين يكفرون بالمعاصي ويخرجون على أئمة المسلمين وجماعتهم " [2] .

وهذا التعريف عام وإن كان أخص مما ذكره الشهرستاني إلا أنه يشمل كل من سار على هذا المنهج، وإن تسمى باسم آخر غير الخوارج، أو انتمى إلى فرقة أخرى، إذ كل من خرج على إمام المسلمين وجماعتهم بالسيف، وكان الدافع لهذا الخروج عقيدة يعتقدها من تكفير المخالفين أو بدعة يدعو إليها يسمى خارجيا،

---

(١) انظر : منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٥ / ٢٤٣ – ٢٤٨، باختصار وتصرف يسير ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط : الأولى ٢٠٠١م، وموسوعة الفرق المنتسبة للإسلام : مجموعة من الباحثين، إشراف : علوي السقاف – الدرر السنية : ٤ / ٣٣٠ (بترقيم الشاملة آليا) .

(٢) انظر : كتاب الخوارج : ناصر العقل ، ص ٢٨ .

ويعتبرون خوارج ويلحقهم الذم الوارد في النصوص [١]، لذلك يطلق على فرقة الرافضة خوارج مارقة بهذا المعنى [٢].

وإن كانت الخوارج والرافضة كلها تكفر بالمعاصي[٣]، وترى الخروج على إمام المسلمين وجماعتهم على خلاف فيما بينهم في تفصيل ذلك إلا أن الفيصل بينهما هو القول في علي – ﷺ –، فالخوارج الحرورية [٤] تكفره، والرافضة تتولاه.

لذا إذا أردنا أن نعرف الخوارج الحرورية بتعريف خاص بهم كفرقة من الفرق، لا كحكم شرعي فيهم أو تعريف عام لهم نقول: هم كل من كفر علي بن أبي طالب – ﷺ – وعثمان وأصحاب الجمل ومن رضي بالتحكيم، وهم الذين يكفرون بالمعاصي[٥]، ويرون الخروج على إمام المسلمين وجماعتهم، ويتولون فرقة

---

(١) ويؤكد هذا أن أيوب السختياني – رحمه الله – يسمي أصحاب البدع خوارج، ويقول : " الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف " . انظر: كتاب الشريعة لأبي بكر محمد ابن الحسين الآجري، ص ٢٩ – ٤٤ ، ط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م . وذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل عبدالله الهروي: ٤ / ١٩٨ ، ط : مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط : الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

(٢) أجمعت الرافضة على ترك الخروج بالسيف حتى يظهر إمامهم المنتظر، أي: إذا خرج إمامهم حملوا السيف، أما الزيدية من الشيعة بأجمعها ترى السيف والعرض على أئمة الجور وإزالة الظلم. انظر : مقالات الإسلاميين: ١ / ١٢٩، ١٥٠، والفتاوى لابن تيمية : ٢٨ / ٢٧١ ، ١٣ / ١١٣ .

(٣) انظر : الفتاوى : ٢٨ / ٢٦١ .

(٤) نسبة إلى مكان يقال له حروراء بالقرب من الكوفة نزل به الخوارج حين اعتزلوا علي – ﷺ – . انظر : الفرق بين الفرق ، ص ٧٢ – ٧٣ .

(٥) يشمل كلمة " يكفرون بالمعاصي " كفر الشرك، وكفر النعمة، وكفر الملة، على اختلاف فرق الخوارج في ذلك .

المحكمة الأولى[١]، فهؤلاء هم الخوارج الحرورية، والخوارج فرق متعددة، عدها بعضهم وأوصلها إلى العشرين. [٢]

وبالرغم من الارتباط القوي بين ذي الخويصرة[٣] – كما سوف يأتي عند الحديث عن نشأة الخوارج – والغوغاء الذين خرجوا على عثمان وبين الخوارج الذين خرجوا على علي بسبب التحكيم، فإن مصطلح الخوارج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة لا ينطبق إلا على الخارجين بسبب التحكيم، بحكم كونهم جماعة في شكل طائفة لها اتجاهها السياسي وآراؤها الخاصة، أحدثت أثرا فكريا عقديا واضحا، بعكس ما سبقها من حالات .

---

(١) انظر : عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني: ١ / ١١ – ٢٠ ، تحقيق: محمد الغامدي ، ط : مكتبة العلوم والحكم ، ط : الأولى ١٤١٤هـ .

(٢) انظر : الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤، والمواقف في علم الكلام للإيجي، ص ٢٤٢، ط : دار الكتب العلمية، بيروت، ط : الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، وتلبيس إبليس لابن الجوزي، ص ٢٨، مكتبة البيان، دمشق، ط : الأولى ١٤٢٦هـ، وموسوعة الفرق المنتسبة للإسلام : مجموعة من الباحثين – الدرر السنية : ٤ / ٣٣١، (بترقيم الشاملة آليا) .

(٣) ذو الخويصرة التميمي، قيل : إن اسمه حرقوص بن زهير ، كان من خبره ما روي في الأحاديث من الاعتراض على قسمة الرسول – ﷺ –، ثم صار مع الخوارج فقتل معهم . انظر : البداية والنهاية لابن كثير : ٤ / ٣٦٢ ، مكتبة المعارف، بيروت، ط : السابعة ١٤٠٨هـ ، ونيل الأوطار للشوكاني : ٧ / ١٨٥، ط : دار الحديث ، مصر ، ط : الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

يؤخذ مما تقدم وجهات نظر ثلاثة في التعريف بالخوارج في اصطلاح علماء الفرق :

- **من يرى أنهم الخارجون على الإمام الحق في أي زمان .**
- **من يرى أنهم الخارجون بعد الإمام علي ومن يرون رأيهم .**
- **من يرى أنهم الخارجون على الإمام علي ابتداء من الأزارقة .**

المبحث الأول

مظاهر الخلاف بين المسلمين

يجدر بنا قبل الحديث عن مظاهر الخلاف بين المسلمين أن نتناول :

أولاً : أهمية دراسة الفرق ورد شبهة من يريد عدم دراستها :

بيّنّا فيما مضى بعض الأهداف التي ندرس الفرق من أجلها، ونجيب هنا عن شبهة لكثير من الناس ربما يرددها بعضهم منخدعاً بحسن نية، والبعض الآخر يرددها بنية سيئة .

وهي: لماذا نشغل أنفسنا بدراسة فرق انتهت، وربما لم يعد لها ذكر على الألسنة ... وقد رد العلماء عليها قديماً وحديثاً وانتهى الأمر ؟

والجواب: إن هذا التساؤل قد انطوى على مغالطات خفية ونية سيئة، أو جهل شنيع، وذلك:

أولاً : إن هذه الفرق وإن كانت قديمة فليست العبرة بأشخاص مؤسسي تلك الفرق ولا بزمنهم، ولكن العبرة بوجود أفكار تلك الفرق في وقتنا الحاضر. فإننا إذا نظرنا إلى فرقة من تلك الفرق الماضية نجد أن لها امتداداً يسري في الأمة سريان الوباء. وأقرب مثال على ذلك فرقة المعتزلة، أليس أفكارهم لا زالت حية قوية يتشدق بها بعض المغرضين من الذين استهوتهم الحضارة الغربية أو الشرقية، فراحوا يمجدون العقل ويحكمونه في كل الأمور، ويصفون من يعتمد على ما وراء ذلك بالتأخر والانزواء. فذهبوا إلى تمجيد تلك الأفكار لتحقيق أهدافهم البعيدة.

ثانياً : مما هو معلوم أن كل الأفكار والآراء التي سبقت لها أتباع ينادون بتطبيقها، فالنزعة الخارجية وتنطع أهلها في الدين، واستحلال دماء المسلمين لأقل شبهة، وتكفيرهم الشخص بأدنى ذنب، قائمة الآن في كثير من المجتمعات الإسلامية على أشدها، موهمين الشباب ومن قلت معرفته بالدين أن الدين هو هذا

المسلك فقط [١] .

ثالثاً : إن دراسة الفرق والدعوة إلى الاجتماع واتحاد كلمة المسلمين –فيه تكثير لعدد الفرقة الناجية بانضمام أولئك الخارجين عن الحق ووقوفهم إلى جانب إخوانهم أهل الفرقة الناجية؛ فيكثر عددهم فيصح فيهم ما أخبر به الرسول – ﷺ – من قيام فرقة من المسلمين: (ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله، وهم على ذلك) [٢] وتَرْكُنا لدراسة الفرق يفوِّت علينا هذا الخير العظيم .

رابعاً : أضف إلى ذلك أن ترك الناس دون دعوة إلى التمسك بالدين الصحيح، ودون بيان أضرار الفرق المخالفة، فيه إبطال لما فرضه الشرع من القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الفرق التي ظهرت، ما من فرقة منها إلا وقد قامت مبادئها على كثير من المنكرات، وهي تدعي أنها هي المحقة وما عداها على الضلال، فألبسوا الحق بالباطل، وأظهروا مروقهم وخروجهم وفجورهم عن منهج الكتاب والسنة في أثواب براقة لترويج بدعهم، والدعوة لها [٣] .

خامساً : إن عدم دراسة الفرق والرد عليها وإبطال الأفكار المخالفة للحق، فيه إفساح المجال للفرق المبتدعة أن تفعل ما تريد، وأن تدعو إلى كل ما تريد من بدع وخرافات دون أن تجد من يتصدى لها بالدراسة والنقد كما هو الواقع؛ فإن كثيراً من طلاب العلم – فضلاً عن عوام المسلمين – يجهلون أفكار فرق يموج بها العالم،

---

(١) انظر: موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ١ / ٥ (بترقيم الشاملة آليا) .

(٢) انظر: كتاب مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، تأليف: محمد العبده، وطارق عبد الحليم، ص ٢٧، ٢٨ ، وكذا ص ٣٦ – ٣٨ ، ط : دار الأرقم، الكويت، ط : الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة ، باب: قوله – ﷺ – : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم " : ٣ / ١٥٢٤ حديث رقم [١٩٢٢] .

وهي تعمل ليلاً ونهاراً لنشر باطلهم، ولعل هذه الغفلة من المسلمين عن التوجه لكشف هذه الفرق المارقة لعله من تخطيط أولئك المارقين الذين نجحوا في حجب الأنظار عنهم وعن مخططاتهم الإجرامية. ولا أدل على ذلك من أنك تجد بعض الأفكار وبعض العبارات يرددها كثير من المسلمين دون أن يعرفوا أن مصدرها إما من المعتزلة [١]، أو من الصوفية [٢]، أو البهائية [٣]، أو القاديانية[٤]، أو

---

(١) مثل: تقديس المعتزلة للعقل، وجعله هو الحكم الفاصل في كل قضية، وتقديمه على النصوص، والمعتزلة : سموا بهذا الاسم لاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري، ويجمع المعتزلة القول بنفي الصفات عن الله تعالى، والقول بخلق القرآن، وخلق أفعال العباد ونفي الرؤية في الآخرة . انظر : مقالات الإسلاميين : ١ / ٢٣٥ ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي، ص ٣٨ ، ٣٩ ، ت : علي سامي النشار ، ط : دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ .

(٢) مثل: إطلاق لفظ العشق على الله أو الرسول – ﷺ – كقولهم : (عاشق النبي يصلي عليه)، والصوفية : نسبة إلى لبس الصوف وقيل غير ذلك ، وقد مرت الصوفية بمراحل وتطورات ومفاهيم مختلفة. انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية : ١١ / ٦ ، وتلبيس إبليس لابن الجوزي، ص ١٦٠ – ١٦٤ ، وفرق معاصره : ٢ / ٥٧٨ .

(٣) مثل: تقديس العدد (١٩)، والبهائية : حركة نبعت من المذهب الشيعي تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الانجليزي بهدف إفساد عقيدة المسلمين وتفكيك وحدتهم وصرفهم عن قضاياهم الأساسية. انظر: الموسوعة الميسرة: ١ / ٤٠٩، والبابية عرض ونقد: إحسان إلهي ظهير، ط : دار ترجمان السنة، لاهور، باكستان ، ط : السابعة = = ١٤٠٤هـ، والبهائية نقد وتحليل، نفس المؤلف والطبعة والنشر، والبهائية تاريخها وعقائدها لعبد الرحمن الوكيل ، ط : مطبعة المدني، مصر، ط : الثانية ١٤٠٧هـ .

(٤) مثل: تأويل آيات القرآن بالهوى، والقاديانية: حركة نشأت سنة ١٩٠٠م بتخطيط من الاستعمار الإنجليزي للقارة الهندية بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكل خاص، ويسمون أنفسهم بالأحمدية. انظر : الموسوعة الميسرة : ١ / ٤١٦ ، والقادياني والقاديانية للندوي، ص ٥ ، وفرق معاصرة للعواجي : ٢ / ٤٨٧ .

الخوارج[١]، أو الشيعة[٢]، إلى غير ذلك. ومن المعلوم أن ذلك إنما يعود إلى الجهل بأفكار هذه الطوائف[٣].

وعلى هذا، فدراستنا هذه وإن كانت في ظاهرها دراسة للماضي، ومراجعة للتاريخ لفرق المبتدعة الذين جَنَوا على ماضي المسلمين إلا أنها دراسة حاضرة كذلك من حيث إنها تكشف جذور البلاء الذي شتت قوى المسلمين وفرقهم شيعاً، وجعل بأسهم بينهم شديداً، بل هي نور يضيء لشبابنا طريقه وسط هذا الظلام الفكري المفتعل، الذي لا يخدم إلا أعداء الإسلام وشانئيه بتوجيه الأنظار إلى تلك الفرق التي تعمل في الظلام لنشر أفكارها، وفرض مخططاتها المعادية للإسلام.

ثانياً: أسباب نشأة الفرق :

هناك عدة أسباب أدت إلى نشأة الفرق بوجه عام من هذه الأسباب:

١- وجود علماء انحرفت عقائدهم، على رأس كل طائفة منهم مردة أسهموا في تثبيت الفرقة بين المسلمين.
٢- غلبة الجهل وفشوه بين أوساط المسلمين.
٣- عدم فهم النصوص فهماً سليماً.
٤- موافقة الخلاف والفرقة لهوى.
٥- تدخل سلطان العصبية البغيضة.

---

(١) مثل: تكفير المجتمعات الإسلامية .

(٢) مثل: بغضهم الصحابة، ومثل: انتظار محمد بن الحسن العسكري، ومثل: المبالغة في حب الحسين ... إلخ، والشيعة هم الذين شايعوا عليا – ﷺ – على وجه الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن ولده، وهم فرق شتى. انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١ / ١٤٦ : ١٩١ .

(٣) انظر: كتاب مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم : محمد العبده ، وطارق عبد الحليم ، ص ٢٧، ٢٨.

٦- استحكام قوة الحسد في النفوس.

٧- الرغبة في إحياء البدع والخرافات.

٨- تقديس العقل وتقديمه على النقل.

٩- بث الدعايات المنفرة عن الاعتقاد الصحيح [١].

كما أن هناك تأثيرات خارجية أسهمت هي الأخرى في تفرق كلمة المسلمين، تكمن في الأمور التالية:

أ- في اختلاط المسلمين بغيرهم، ودخول غير المسلمين في الإسلام.

ب- وجود حركة ثقافية.

ج- تأثر بعض المسلمين بغيرهم من أهل الديانات السابقة بعد أن عايشوهم.

د- دخول كثير من الناس في الإسلام ظاهراً [٢].

ثالثاً : مظاهر الخلاف بين المسلمين :

مر المسلمون بخلافات عديدة، والمتتبع لكل تلك الخلافات يجد أنها:

١- إما أن تكون خلافات عملية جردت فيها السيوف والمدافع والبنادق، ولا شك أنها نتيجة لخلافات عقدية في أكثرها، وبعضها خلافات سياسية خصوصاً في القرون الأولى. وهذه الخلافات يهتم بها كتّاب التاريخ، يسجلونها ويوضحون أسبابها، ويذكرون نتائجها، وهي كثيرة على مدى التاريخ الإسلامي قديماً وحديثاً.

قديماً ما وقع بين علي – ﷺ – والخوارج، وما وقع بين الخوارج والدولة الأموية، وما وقع بين الدولة الأموية وابن الزبير. وحديثاً ما نراه واضحا في لبنان

(١) كتاب مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم : محمد العبده ، وطارق عبد الحليم ، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ١ / ٢ (بترقيم الشاملة آليا) .

وغيره من فتك الشيعة – الذين يتظاهرون بالإسلام – بأهل السنة وتنكيلهم بهم إلى حد الاستهتار بدمائهم، أو بين أهل السنة وبين ممن يتظاهر بالإسلام على ديانة القاديانية، أو البهائية أو غيرهم، ممن يتظاهر بالإسلام ويصوب السلاح إلى صدور المسلمين [١].

٢- وإما أن تكون خلافات علمية، وهذه خاض غمارها العلماء، كل فريق يؤيد ما يذهب إليه، وينقض ما ذهب إليه المخالف دون أن يصغي لأدلة من يخالفه بعين الإنصاف – في أكثر الأحوال – ، حتى إن كل فريق من المختلفين يقول: رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب.

وهذه الخلافات وإن لم تكن عملية، إلا أنها في كثير من القضايا أسهمت في إذكاء نار العداوة والبغضاء بين المسلمين، وساعدت في نفره المسلمين بعضهم عن بعض، خصوصاً بعد أن تولاها قوم معجبون بآرائهم، جهال بمعرفة النصوص وما تهدف إليه؛ فتعصبوا لمشايخهم وأفكارهم، ثم انطووا على ذلك [٢] .

ودارس الفرق يهمه الإلمام بالأمرين جميعاً؛ حتى يتسنى له الحكم على الأمور بوضوح، فإن معرفة الحوادث التاريخية، ومعرفة الأفكار والمعتقدات ثم عرضها على كتاب الله وسنة نبيه، ثم الاسترشاد بما فهمه السلف من تلك النصوص هو بالإضافة إلى أنه من الإحسان إلى النفس وإلى الآخرين، طريق الإنصاف، ومعرفة الداء ودوائه.

---

(١) انظر : تاريخ المذاهب الإسلامية: محمد أبو زهرة : ١ / ١٦ ، ط : دار الفكر العربي، القاهرة ، بدون تاريخ، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها : ١ / ٥٦ .

(٢) انظر : تاريخ المذاهب الإسلامية: محمد أبو زهرة : ١ / ١٦ ، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها : ١ / ٥٦ .

المبحث الثاني
نشأة الخوارج

لقد اختلف المؤرخون وعلماء الفرق في تحديد بدء نشأتهم وخلاصة ذلك ما يلى:

١- أنهم نشأوا في عهد النبي – ﷺ – .

٢- أنهم نشأوا في عهد عثمان – ﷺ –.

٣- أنهم نشأوا في عهد علي – ﷺ – حين خرج عليه طلحة والزبير، كما يزعم بعض علماء الإباضية.

٤- أنهم نشأوا حين خرج الخوارج من المحكمة عن جيش علي – ﷺ – .

٥- أنهم ظهروا في عهد نافع بن الأزرق [١] ابتداء من سنة ٦٤هـ، كما تقدم في التعريف بهم .

وفيما يلي مناقشة تلك الأقوال وبيان الصحيح منها:

أما بالنسبة للقول الأول، فإن المقصود به ما وقع للرسول –ﷺ– من قيام ذي الخويصرة – عبد الله ذي الخويصرة التميمي – في إحدى الغزوات حين اعترض على قسمة الرسول – ﷺ – للفيء ، وأنه لم يعدل – حاشاه – في قسمتها . لذا يرى أصحاب هذا الرأي أن أول الخوارج هو ذو الخويصرة الذي بدأ الخروج بالاعتراض على النبي – ﷺ – في قسمة الفيء واتهامه إياه بعدم العدل، وقد ورد في حديث البخاري تحت باب: (من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه) عن أبي سعيد قال: ((بينا النبي – ﷺ – يقسم جاء عبد الله بن ذي

(١) نافع بن الأزرق الحروري من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب طائفة الأزارقة. انظر : ميزان الاعتدال للذهبي: ٤ / ٢٤١ ، ط : دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ط : الثانية ١٤٠٧ هـ .

الخويصرة التميمى فقال: اعدل يا رسول الله. فقال: ويلك من يعدل إذا لم أعدل. قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه. قال: دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء، ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيه فلا يوجد فيه شىء، قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل إحدى يديه – أو قال ثدييه – مثل ثدي المرأة – أو قال مثل البضعة – تدردر، يخرجون على حين فرقة من الناس. قال أبو سعيد: أشهد سمعت من النبي – ﷺ – وأشهد أن عليا قتلهم وأنا معه، جيء بالرجل على النعت الذي نعته النبي – ﷺ –. قال: فنزلت فيه: { وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ }[1] [2] فهو على ما يبدو من تبويبه لهذا الحديث يعتبر ذا الخويصرة أول الخوارج وأن رسول الله – ﷺ – قد ترك قتله للتألف. وقد أخرج الإمام مسلم – رحمه الله – هذا الحديث مع اختلاف في الألفاظ [3] وقد اقتصر في تسمية ذلك الخارجي الأول على (ذي الخويصرة) بينما هو في البخاري عبد الله بن ذي الخويصرة وربما رجع ذلك إلى اشتهار عبد الله باسم أبيه ذي الخويصرة فاقتصر مسلم على الشهرة بينما ذكر البخاري اسمه كاملاً. وسواء كان الخارج على النبي هو عبد الله أو أباه؛ فإن الحادثة قد وقعت بهذه الصورة وقد أورد مسلم عدة روايات حول هذه القضية ولكنه لم يصرح بالاسم إلا في رواية أبي سعيد، وفي بعض الروايات التي ذكرها الإمام

---

(١) سورة التوبة من الآية (٦٠).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين، باب: من ترك قتال الخوارج للتألف : ٦ / ٢٥٤٠، حديث رقم [٦٥٣٤]، ط : دار ابن كثير، واليمامة، ط : الخامسة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .

(٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب : الزكاة ، باب : ذكر الخوارج وصفاتهم : ٧ / ١٤٢ ، حديث [١٠٤٦]. دار الكتب العلمية، ط : الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

مسلم عن أبي سعيد ذكر أوصاف ذلك الرجل دون ذكر اسمه كما في قوله : ((بعث علي – ﷺ – وهو باليمن بذهبة في تربتها إلى رسول الله – ﷺ –، فقسمها الرسول – ﷺ – بين أربعة نفر؛ الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة ابن بدر الفزاري، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب، وزيد الخير الطائي، ثم أحد بني نبهان قال: فغضبت قريش فقالوا: أيعطي صناديد نجد ويدعنا. فقال رسول الله – ﷺ – : إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم. فجاء رجل كث اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتئ الجبين محلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد. قال: فقال: رسول الله – ﷺ – : فمن يطع الله إن عصيته، أيأمنني على أهل الأرض ولا تؤمنوني؟ قال: ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله (يرون أنه خالد بن الوليد)، فقال رسول الله: إن من ضئضئ [1] هذا قوما يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد [2] .

وقد أخبر علي بن أبي طالب – ﷺ – ببعض أوصافهم التي أخبره بها رسول الله – ﷺ –، ووقع مصداق ذلك حين قتلهم علي بن أبي طالب في معركة النهروان، كما جاء في كلام عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله –ﷺ–: " أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب قالوا: لا حكم إلا لله قال علي: كلمة حق أريد بها باطل؛ إن رسول الله – ﷺ – وصف ناسا إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم (وأشار إلى حلقه)، من

(١) الضئضئ: الأصل والعقب ، وقيل : هو كثرة النسل ، يريد أنه يخرج من نسله وعقبه. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٣ / ٦٩، ط : دار إحياء التراث العربي، الطبعة بدون .

(٢) رواه مسلم ، رقم [١٠٤٦]. والحديث رواه البخاري ، كتاب: الأنبياء، باب: قول الله –ﷻ–: { وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ ... }: ٣ / ١٢١٩، حديث رقم [٣١٦٦] .

أبغض خلق الله إليه منهم أسود إحدى يديه طبي شاة أو حلمة ثدي، فلما قتلهم علي ابن أبي طالب – ﷺ – قال: انظروا، فنظروا فلم يجدوا شيئا فقال: ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثا. ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه. قال عبيد الله: وأنا حاضر ذلك من أمرهم وقول علي فيهم: زاد يونس في روايته: قال بكير: وحدثني رجل عن أبي حنين أنه قال: رأيت ذلك الأسود " [1] .

وقد ذهب إلى القول بأن أول الخوارج هو ذو الخويصرة كثير من العلماء منهم ابن الجوزي وذلك في قوله: أن " أول الخوارج وأقبحهم حالة ذو الخويصرة ". وقوله: " فهذا أول خارجي خرج في الإسلام وآفته أنه رضي برأي نفسه ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله – ﷺ –، وأتباع هذا الرجل هم الذين قاتلوا علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – [2]، ومنهم ابن حزم [3]، وهو رأي الشهرستاني أيضاً حيث يقول: وهم الذين أولهم ذو الخويصرة وآخرهم ذو الثدية[4] ، واعتبر اعتراض ذي الخويصرة خروجا صريحا؛ إذ إن الاعتراض على الإمام الحق يسمى خروجاً فكيف بالاعتراض على رسول الله – ﷺ – ؟! ويقول بعد أن ذكر حديث ذي الخويصرة: وذلك خروج صريح على النبي – ﷺ – ، ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيا فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجياً [5] .

وينقل الطالبي عن أبي بكر محمد بن الحسن الآجري أنه يرى أن أول الخوارج

---

(١) رواه مسلم، كتاب: الزكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج: ٧ / ١٤٩ ، حديث رقم [١٠٦٦] .

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي، ص ٩٠ .

(٣) انظر : الفصل: ٤ / ١٥٧ .

(٤) الملل والنحل: ١ / ١١٦ .

(٥) الملل والنحل: ١ / ٢١ .

كان في عهد النبي – ﷺ – ثم إنهم بعد ذلك خرجوا من بلدان شتى واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى قدموا المدينة فقتلوا عثمان، ثم خرجوا بعد ذلك على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [١] .

القول الثاني: وهو للقاضي علي بن علي بن أبي العز الحنفي شارح (الطحاوية)، الذي يرى أن نشأة الخوارج بدأت بالخروج على عثمان – ﷺ – في تلك الفتنة التي انتهت بقتله وتسمى الفتنة الأولى، يقول: فالخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولى [٢].

ويسمي ابن كثير الذين ثاروا على عثمان وقتلوه خوارج فيقول: وجاء الخوارج فأخذوا مال بيت المال وكان فيه شيء كثير جدا [٣].

القول الثالث: للورجلاني حيث يعتبر أن نشأة الخوارج بدأت منذ أن فارق طلحة والزبير علياً – ﷺ – وخرجا عليه بعد مبايعتهما له، ثم يقول: وشرعا دين الخوارج دينا؛ فلهما أجور الخوارج وأوزارهما [٤].

القول الرابع: أن نشأة الخوارج بدأت سنة ٦٤هـ بقيادة نافع بن الأزرق في أواخر ولاية ابن زياد وهذا الرأي لعلي يحيى معمر الإباضي [٥] .

---

(١) آراء الخوارج الكلامية : عمار الطالبي، ص ٤٥ ، ط : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، ص ٤٧٢، ط : المكتب الإسلامي، ط : التاسعة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير: ٧ / ١٨٩ .

(٤) الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل لتحقيق مذهب الحق بالبرهان والصدق: يوسف الورجلاني،ص١٥،جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم علم النفس ٢٠١٢م.وانظر : موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ٤ / ٣٣٤ (بترقيم الشاملة آليا) .

(٥) انظر: الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث : علي يحي

وهو في هذا الرأي يتابع قطب الأئمة أبي إسحاق أطفيش الإمام الإباضي الذي يرى أن ما حدث بين الإمام علي وبين الطائفة التي انفصلت عن جيشه والتي سميت فيما بعد بالمحكمة إنما هو نوع من أنواع الفتن الداخلية التي وقعت بين المسلمين في ذلك العصر؛ حيث اعتبرت تلك الطائفة أن علياً – ﷺ – قد زالت عنه الإمامة الشرعية حينما قبل التحكيم، ولهذا فقد ولوا عبد الله بن وهب الراسبي في زهده وتقواه ودعى هذا بدوره عليا للدخول في طاعته بعد أن اختاره من معه من الصحابة وغيرهم [1] – كما يدعي الخوارج – . فلم يكن ما حدث بين علي ومن معه في نظر أصحاب هذا الرأي إلا فتنة انتهت على نحو ما انتهت عليه وليس خروجا على الإمام، كما هو المعنى الحقيقي للخروج الذي يرون أنه لم يبتدئ إلا بخروج نافع بن الأزرق. أما ما كان قبل ذلك من حركات ثورية على علي – ﷺ – والأمويين من بعده فهي مجرد ثورات ومواقع حربية دارت بين الفريقين وليست خروجا بالمعنى الصحيح.

يقول في هذا أبو إسحاق أطفيش: " الخوارج طوائف من الناس في زمن التابعين وتابع التابعين رؤوسهم: نافع بن الأزرق، ونجدة بن عامر، ومحمد بن الصفار، ومن شايعهم، وسموا خوارج لأنهم خرجوا عن الحق وعن الأمة بالحكم على مرتكب الذنب بالشرك " [2].

ويقول علي يحيى معمر: " سبق إلى أذهان أكثر الناس – بسبب خطأ

يحي معمر، ص ٣٧٧، ط : مكتبة وهبه، ط : الأولى ١٣٦٩هـ ١٩٧٦م، والإباضية في موكب التاريخ: علي يحي يعمر، ص ٣٣ ، ط : دار الكتاب العربي، مصر، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط : الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

(١) المصدرين السابقين، ص ٣٧٧.

(٢) عمان تاريخ يتكلم: محمد السالمي وناجي عساف، ص ١٠٣ ، ط : المطبعة العمومية، دمشق ١٣٨٣هـ .

المؤرخين في ربط الأحداث – أن المحكمة الذين قتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في وقعة النهروان هم أصل الخوارج وهو مفهوم خاطئ؛ فإن المحكمة قد قتلوا في النهروان ولم ينج منهم إلا تسعة أفراد، ثم ثار على الحكم الأموي طوائف كثيرة من الناس جماعات وأفرادا، حتى ظهر الخوارج في أواخر ولاية ابن زياد سنة ٦٤هـ، بقيادة نافع بن الأزرق، فمعركة النهروان هي فتنة بين الصحابة وقعت بين الإمام علي بن أبي طالب والمحكمة [١] .

ومما يجدر بالذكر أنه قد استبعد أن يكون الناجون من حرب النهروان تسعة فقط كما يأتي ذلك فيما بعد .

القول الخامس: أن نشأتهم بدأت بانفصالهم عن جيش الإمام علي–ﷺ– وخروجهم عليه، وهذا الرأي هو الذي عليه الكثرة الغالبة من العلماء إذ يعرفون الخوارج بأنهم هم الذين خرجوا على علي بعد التحكيم، ومن هؤلاء الأشعري فقد أرخ للخوارج وقال عنهم : " والسبب الذي سموا له خوارج خروجهم على علي ابن أبي طالب " [٢] .

وقد تابعه في صنيعه البغدادي؛ حيث بدأ التاريخ للخوارج بذكر الخارجين على علي – ﷺ – [٣]، وكذلك يرى أبو الحسين الملطي أن الفرقة الأولى للخوارج هي المحكّمة [٤] .

وقد سار على هذا الرأي أصحاب المعاجم ودوائر المعارف (في مادة الخروج) والكتاب المحدثون الذين كتبوا عن الفرق الإسلامية كالأستاذ/ أحمد أمين والشيخ/

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية، ص ٣٧٧ .

(٢) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري : ١ / ٢٠٧ .

(٣) الفرق بين الفرق ، ص ٧٤ .

(٤) التنبيه والرد ، ص ١٥ ، وانظر : موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ٤ / ٣٣٥ (بترقيم الشاملة آليا) .

أبو زهرة والغرابي – رحمهم الله – وغيرهم، والمؤرخون في تأريخهم لأحداث الفتنة الكبرى. يقول الأستاذ/ أحمد أمين: واسم الخوارج جاء من أنهم خرجوا على علي وصحبه [١] .

ويقول الشيخ أبو زهرة: اقترن ظهور هذه الفرقة (أي الخوارج) بظهور الشيعة، فقد ظهر كلاهما كفرقة في عهد علي – ﷺ – وقد كانوا من أنصاره [٢]. وصاحب كتاب (الأديان) وهو إباضي يعتبر خروج الخوارج إنما كان على علي حينما حكم [٣] .

وقد أصبح إطلاق اسم الخوارج على الخارجين عن الإمام علي أمرا مشتهرا بحيث لا يكاد ينصرف إلى غيرهم بمجرد ذكره. هذه هي الأقوال في بدء نشأة الخوارج، وعلينا في اختيار ما نراه صحيحا منها أن نفرق بين بدء نزعة الخروج على صورة ما، وظهور الخوارج كفرقة لها آراؤها الخاصة، ولها تجمعها الذي تحافظ عليه وتعمل به على نصرة هذه الآراء.

(١) فجر الإسلام : أحمد أمين، ص ٢٥٧، ط : الثانية عشرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧م.
(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية: ١ / ٦٥ .
(٣) انظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها لغالب عواجي، ص ٢٤٤ .

والواقع أن نزعة الخروج – أو بتعبير أدق بدء نزعة الخروج – قد بدأت بذرتها الأولى على عهد رسول الله – ﷺ – باعتراض ذي الخويصرة عليه. لكن هل كان خروجا حقيقيا أم كان مجرد حادثة فردية اعترض فيها واحد من المسلمين على طريقة تقسيم الفيء طمعا في أن يأخذ منه نصيبا أكبر ؟ وهو الأمر الذي سنرجحه فيما بعد .

أما تعبير النبي – ﷺ – عن ذي الخويصرة بأن له أصحابا ، فقد يجوز أن يكون النبي – ﷺ – قد توقع وجود أصحاب يؤيدون هذا الرجل حيث استطاع الاعتراض على صاحب الدعوة، فامتنع عن قتله تألفا له ولهم، ويجوز أيضا أن يكون ذلك القول كان توقعاً من النبي – ﷺ – وإخبارا عما سيكون من عاقبة هذا الرجل وأمثاله؛ إذ إن الاعتراض على شخصيته – ﷺ – يجعل من المتوقع أن يوجد الاعتراض على الخلفاء من بعده والخروج عليهم من باب أولى.

ويجوز أن يكون قصد النبي – ﷺ – بالأصحاب لهذا الرجل هم من يكونون على شاكلته في مستقبل الأيام بحيث يكونون متابعين له على فكرته، وإن لم يتزعم قيادتهم في هذا الخروج على النبي – ﷺ – وعلى الخلفاء. لقد مضى عهد النبي – ﷺ – وعهد أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – ولم يكن لذي الخويصرة ذكر في هذه العهود بعد تلك الحادثة لا بنفسه ولا مع من يمكن أن يكونوا على شاكلته، ولم يذكر التاريخ – فيما اطلعت عليه – أنه كان كذلك من الثائرين على عثمان – رضي الله عنه – أو أنه كان له أبناء أو أصحاب ينتسبون إليه في تلك الثورة مع أن الفارق الزمني بين ورود الحديث فيه وبين أحداث الفتنة الكبرى يسمح بمثل هذا لو كان. كل هذا يجعل من هذه الحادثة التي ارتكبها ذو الخويصرة حادثة فردية في وقتها؛ حيث لم يشتهر بالخروج ولم تعرف له آراء خاصة يتميز بها ولم يكون له حزبا سياسيا معارضا وإن لم يمنع هذا من اعتباره الفيء لمجرد نزعة الخروج في صورة ساذجة، إذا صح أن يكون الاعتراض على تقسيم الفيء خروجا.

ومن هذا يتضح أنه ينبغي التفريق بين بدء نزعة الخروج على صورة ما، وظهور الخوارج كفرقة لها آراء وتجمع قوي. فذو الخويصرة لا يعتبر في الحقيقة زعيماً للخوارج، لأن فعلته حادثة فردية – تقع للحكام كثيراً – ولم يكن له حزب يتزعمه ولا كان مدفوعاً من أحد ، إلا طمعه وسوء أدبه مع الرسول – ﷺ –، ومع هذا فيمكن القول بأن نزعة الخروج قد بدأت بذرتها على عهد رسول الله – ﷺ –.

وأما القول بأن نشأتهم تبدأ بثورة الثائرين على عثمان – رضي الله عنه –، فلا شك أن ما حدث كان خروجا عن طاعة الإمام إلا أنه لم يكن يتميز بأنه خروج فرقة ذات طابع عقائدي خاص لها آراء وأحكام في الدين، غاية ما هنالك أن قوما غضبوا على عثمان واستحوذ عليهم الشيطان حتى أدى بهم إلى ارتكاب جريمة قتله ثم دخلوا بين صفوف المسلمين كأفراد منهم(١). ومن هذا يتبين أن أولئك الثوار البغاة كان هدفهم قتل عثمان وأخذ المال، ولا ينطبق عليهم وصف فرقة ذات طابع عقائدي خاص، ولهذا اندمجوا مع المسلمين بعد تنفيذ جريمتهم ولم يشكلوا فرقة مستقلة – وإن كان فعلهم يعتبر خروجاً عن الطاعة وخروجاً على الإمام – إلا أنهم ليسوا هم الخوارج كفرقة عقائدية سياسية لما تقدم.

وفيما يتعلق بالقول بأن طلحة والزبير – رضي الله عنهما – كانا أول الخارجين على علي – كما يقول الورجلاني – فمن الصعب عليه إثبات ذلك. فقد كان معهما أم المؤمنين عائشة ومن معهم من المسلمين، وعلى كل فقد انتهت موقعة الجمل واندمج من بقي منهم في صفوف المسلمين دون أن تجمعهم رابطة فكرية معينة كتلك التي حدثت بين الخوارج على علي في جيشه فيما بعد، وكان خروجهم باسم المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه فإذا كان قد بدئ الخروج على علي بخروج أصحاب موقعة الجمل فإنه لا ينطبق عليهم مصطلح الخوارج كطائفة

(١) الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها لغالب عواجي، ص ٢٤٥ .

لها اتجاهها السياسي وآراؤها الدينية الخاصة، وطلحة والزبير من العشرة الذين بشرهم الرسول – ﷺ – بالجنة، فكيف يجوز أن يعتبرا من الخوارج ويطبق عليهما أحاديث المروق الواردة في الخوارج ؟![1]

وعلى ذلك فهذا القول مردود؛ فإن طلحة والزبير – رضي الله عنهما – لا يصح وصفهما بالخوارج ولا ينطبق عليهما وصف الخوارج كفرقة، وكان معهما أيضاً أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – ، وقد شهد الله لها بالإيمان، وطلحة والزبير من العشرة الذين بشرهم الرسول – ﷺ – بالجنة.

أما القول بأن نشأتهم تبدأ من قيام نافع بن الأزرق فإنه لم يقل به غير علي يحيى معمر تبعا لقطب الأئمة الإباضية أبي إسحاق أطفيش لنفيهم وجود صلة ما بين المحكمة ومن ثار على طريقتهم وبين الأزارقة بعدهم، وهو قول غير مقبول لوجود تسلسل الأحداث وارتباطها من المحكمة إلى ظهور نافع بن الأزرق بحيث يظهر أن الأولين هم سلف الخوارج جميعا، كما سنبين هذا عند الكلام عن فرقهم[2].

وهكذا يتضح الفرق بين مجرد وجود نزعة الاعتراض أو الثورة خروجا عن طاعة الإمام، وبين الخروج في شكل طائفة لها اتجاهها السياسي وآراؤها الخاصة؛ كخروج الذين خرجوا على علي – ﷺ – منذ وقعة صفين، وهم الذين ينطبق عليهم مصطلح الخوارج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وهذا هو القول الأخير الذي نختاره

---

(١) انظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها لغالب عواجي، ص ٣٧ وراجع : موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ٤ / ٣٤١ (بترقيم الشاملة آليا) .

(٢) الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها لغالب عواجي، ص ٣٧ ، موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ٤ / ٣٤١ (بترقيم الشاملة آليا) وراجع : الدليل لأهل العقول، ص ١٦ .

ونسير عليه في هذا البحث مؤرخين لهذه الطائفة دارسين لآرائهم. والواقع أن هذا هو ما يشهد له واقع تلك الحركة التي أحدثت دويا هائلا في تاريخ هذه الأمة الإسلامية عدة قرون تميزت فيها بآراء ومعتقدات وأنظمة لفتت إليها أنظار علماء التاريخ والفرق الإسلامية، بخلاف ما سبقها من حركات فإنها لم يكن لها أثر فكري أو عقائدي يذكر.

وعلى هذا يمكننا القول بأنه ترجع بداية نشأة الخوارج كفرقة ذات اتجاه سياسى وفكر خاص حين خرجوا على الإمام على – كرم الله وجهه – بعد أن رضى بالتحكيم فى موقعة صفين، والتحموا معه فى معركة النهروان الشهيرة .

المبحث الثالث

أثر الخلافة في نشأة الخوارج

لقد كانت الخلافة أول مسالة اشتد فيها الخلاف بين المسلمين وتشعبت فيها آراؤهم، وتكون حولها أهم الفرق الإسلامية في العصر الأول، وهي الخوارج والشيعة والمرجئة ونقصد بذلك وقوع النزاع المسلح بين المسلمين حول الخلافة من جهة، ونزاع الخوارج مع غيرهم في طريقة تولية الخليفة وشروط قيامه بمهمته من جهة أخرى ابتدأ الخوارج كلامهم في أمور تتعلق بالخلافة، فقالوا بصحة خلافة أبي بكر وعمر لصحة انتخابهما، وبصحة خلافة عثمان في سنيه الأولى ،فلما غير وبدل، ولم يسر سيرة أبي بكر وعمر وأتي بما أتى من أحداث وجب عزله، وأقروا بصحة خلافة علي ولكنهم قالوا : إنه أخطأ في التحكيم وحكموا بكفره لما حكم، وربما يكون هذا هو أقوى الأسباب في خروجهم، فالخوارج لهم نظرة خاصة في الإمام معقدة وشديدة، والحكام القائمون في نظرهم لا يستحقون الخلافة، لعدم توفر شروط الخوارج القاسية فيهم، أضف إلى هذا عدم الاستقرار السياسي الذي شجعهم على الخروج، وإلى الحسد الذي كان كامناً في نفوسهم ضد قريش. إضافة إلى أنهم فسروا الخلاف بين علي ومعاوية – رضي الله عنهما – بأنه نزاع حول الخلافة. ومن هنا استسهلوا الخروج على عليّ ومعاوية من بعده.

فمن حيث وقوع النزاع بين المسلمين حول الخلافة فإن هناك من الباحثين من يعتبر الخوارج كالشيعة حزبا سياسيا ظهر في فجر الإسلام، وإن ظهورهم يرجع أولا وبالذات إلى الخلاف حول الإمامة العظمى. يقول الدكتور / عبد الحليم محمود – رحمه الله –: " إذا كان السبب في ظهور الشيعة والخوارج هو الاختلاف على الإمامة؛ فإن السبب في ظهور الفرق – يشير إلى المشبهة والمعتزلة ... إلخ –

هو البحث والجدل في العقيدة الدينية " [1].

والواقع أن خلاف المسلمين حول الإمامة العظمى بعد مقتل سيدنا عثمان – ﷺ – لم يكن سببا في نشأة الخوارج والشيعة وحدهم، بل كان سببا قريبا أو بعيدا في نشأة فرق أخرى كالمرجئة والقدرية ... الخ . لكن أثره في نشأة الشيعة والخوارج آكد وأظهر . فقد كان الخوارج – قبل خروجهم عن الإمام علي – يكونون جزءا كبيرا من جيشه في حربه مع معاوية، وأدت قضية التحكيم – كما سنرى فيما بعد – إلى خروجهم على علي ومعاوية جميعا. ولولا هذا الخلاف الواقع بين المسلمين حول الإمامة لما كان هناك لتلك العوامل الأخرى التي دفعت بالخوارج إلى الخروج فاعليتها المؤثرة في ظهور الخوارج، على نحو ما صار إليه أمرهم فيما بعد. فلو استقرت الأمور للإمام علي لسار في الناس بسيرة النبي – ﷺ – والخليفتين من بعده ولما كانت هناك مبررات لهذا الخروج الذي انتهى بالأمر إلى أن يصبح صراعا مسلحا مع الدولة الإسلامية في عهودها. فالصراع حول الإمامة إذا له أثره البالغ في إيجاد الاستعداد العام من جهة والعوامل المباشرة من جهة أخرى لخروج الخارجين وثورة الثائرين على هذا الفريق أو ذاك أو عليهما معا، وإذا كنا سنتحدث هنا عن أسباب أخرى للخروج؛ فالواقع أنها ما كانت لتدفع بهم إلى الخروج على هذا النحو لو تجردت من الجو العام الذي أحدثه الصراع حول الإمامة، وحتى لو كانت بذور الثورة كامنة في نفوس الناس – كما قيل – منذ عهد عثمان – ﷺ –. فقد كان استقرار أمر الخلافة بعد ذلك خليقا أن يجعل لهذه الثورة منافذ هادئة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دون الخروج المسلح على الخلفاء والأمة معهم

(١) التفكير الفلسفي في الإسلام: د/ عبد الحليم محمود، ص ١٠٨، ط : دار الكتاب اللباني، بيروت، ط : الأولى ١٩٧٤م ، وانظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها لغالب عواجي، ص١٠٠ .

على هذا النحو الذي كان عليه الخوارج.

وهناك جانب آخر من جوانب النزاع حول الخلافة التي دفعت بالخوارج إلى الخروج على بني أمية وبني العباس، وهو رأيهم في طريقة اختيار الخليفة وشروط صحة خلافته وكيفية قيامة بأمر الخلافة، فقد اشترطوا في من يرتضونه إماما أن تتوفر فيه عدة صفات تجعله جديرا بحمل الأمانة، وأهم هذه الشروط ما يأتي :

١- أن يكون شديد التمسك بالعقيدة الإسلامية مخلصا في عبادته وتقواه كثير التعبد والطاعات على طريقهم.

٢- أن يكون فيه ما لا يخل بإيمانه من حب المعاصي واللهو واتباع الهوى.

٣- أن يكون قويا في نفسه ذا عزم نافذ وتفكير ناضج وشجاعة وحزم.

٤- أن يكون انتخابه برضى الجميع لا يغني بعضهم عن بعض في ذلك.

٥- لا عبرة بالنسب أو الجنس أو اللون [١].

هذه بعض شروطهم التي ذكرتها المصادر عنهم، وكان من أكبر الدوافع التي تدفعهم إلى الخروج تلك الطريقة التي كان يتم بها اختيار الخلفاء الأمويين والعباسيين عن طريق الوراثة، وهي طريقة تخالف ما يراه الخوارج من ضرورة اختيار الخليفة ممن يصلح للحكم عن طريق الانتخاب الحر من المسلمين .

يقول أحمد أمين : " وقد وضعوا نظرية للخلافة هي : أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين ... إلى أن يقول: وهذه النظرية هي التي دعتهم إلى الخروج على خلفاء بني أمية ثم العباسيين؛ لاعتقادهم أنهم جائرون غير عادلين لم تنطبق عليهم شروط الخلافة في نظرهم " [٢] .

(١) انظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الإعتقادية وموقف الإسلام منها،ص ٤٠٨.

(٢) فجر الإسلام، ص ٢٥٨ – ٢٥٩، وانظر : العقيدة والشريعة في الإسلام : جولد تسيهر ،

أضف إلى هذا ما كان في نفوسهم من الحسد لقريش على استقرار الخلافة والنبوة فيهم حسب ما ذهب إليه الأستاذ أبو زهرة من أن الخوارج " كانوا يحسدون قريشا على استيلائهم على الخلافة " (١) .

وأن السبب في هذا الحسد يرجع إلى أن الخوارج كانت أكثريتهم من القبائل الربعية المنافسة للقبائل المضرية قبل الإسلام، ولقد وصل الحال بالخوارج إلى أن يعتبروا خيرة الصحابة كعثمان وعلي – رضي الله عنهما – في مقياسهم " أئمة زائفين – على حسب تعبير فلهوزن – يريد الخوارج أن يستبدلوا بهم أئمة صالحين " (٢) .

وهذا الموقف يعبر عن هذه الحساسية التي كانوا عليها تجاه الخلفاء وسياستهم في الحكم، فلقد كانت مسألة الخلافة نصب أعينهم في كل لحظة، وكان الخليفة (أي خليفة) أقرب إلى الاتهام عندهم منه إلى البراءة، ففي كل وقت كان مهددا بالخروج عليه إن زلت به قدم أو صدرت منه فلتة لسان.

والخوارج على هذا أكثرهم من العرب، ولم يكن فيهم من الموالى إلا عدد قليل، مع أن آراءهم في الخلافة من شأنها أن تجعل للمولى الحق في أن يكونوا خلفاء عندما تتوافر شروطها، إذ الخوارج لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب، ولا على قبيل من قبيلهم، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس، أو فريق من الناس فليست الخلافة في قريش كما يقول غيرهم، وليست لعربي دون أعجمي، والجميع فيها سواء، بل يفضلون أن يكون الخليفة غير قرشي ليسهل عزله أو قتله

ص ١٩٢ ، ط : دار الكتاب العربي، مصر، ط : الثانية .

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية : ١ / ٦٩ .

(٢) أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام الخوارج والشيعة : يوليوس فلهاوزن، ص ٤٣ ، ترجمة : عبدالرحمن بدوي، مكتبة النهضة، وانظر : موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام: مجموعة من الباحثين – الدرر السنية : ٤ / ٣٤٢ (بترقيم الشاملة آليا) .

إن خالف الشرع وحاد عن الحق، إذ لا تكون له عصبية تحميه، ولا عشيرة تؤويه، وعلى هذا الأساس اختاروا منهم : " عبد الله بن وهب الراسبي أمير المؤمنين ولم يكن قرشيا وإنما هو من " رواسب " حي من الأزد، وكذلك أمراؤهم من بعده " ويرى الدكتور / نايف معروف أن هذه المسألة كانت محور اهتمامهم لحقبة طويلة، وأنها كانت سببا رئيسا ومباشرا في جميع تحركاتهم طوال العصر الأموي [١]، فلقد شغلتهم مشكلة الإمامة فكريا بتحديد شخصية الإمام وخصائصه ودوره في المجتمع وعمليا بالسعي المتواصل ولو بالقوة في سبيل إصلاحية الأئمة، ومن هنا كان الخوارج يزعمون أن خروجهم كان لأجل إسقاط الحكام الظلمة وأئمة الجور– كما يعبرون عنهم – وأقاموا حكمهم العادل الذي يطبق أحكام الإسلام كما هي قولا وفعلا، وكان خطباؤهم وقوادهم يركزون على هذه الناحية في كل مقال لهم.

وهكذا التقى الخوارج وزال ترددهم وشكهم، فتكونت منهم قوة جبارة، ووضع لخوارج برنامجهم، ودونوا اتجاههم في تلك الفترة الأولى من حياتهم، وكان برنامجا سياسيا جل الحديث فيه عن الخلافة، فقالوا : إن الإمامة غير ضرورية، وعلى الناس أن يتناصفوا فيما بينهم [٢] .

وطبق الخوارج هذه النظرية، وقد عبر عروة بن أدينه أصدق تعبير عن وجهة نظر الخوارج في تطبيق هذه النظرية، فقد سأله زياد بن أبيه عن أبي بكر وعمر فقال فيهما خيرا، وسأله عن عثمان، فقال: كنت أوالي عثمان على أحواله في خلافته ست سنين: ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التي أحدثها، وشهد عليه بالكفر، وسأله عن علي فقال: كنت أتولاه إلى أن حكم الحكمين ثم تبرأت منه بعد

(١) الخوارج في العصر الأموي – نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، آرائهم –: نايف معروف، ط : دار الطليعة، بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ ١٩٩٤م .

(٢) الملل والنحل، ص ١١٦ .

ذلك، وشهد عليه بالكفر، وسأله عن معاوية فسبه سبا قبيحا [١] .

ولكنهم بعد قتل علي أجمعوا أمرهم على كراهية معاوية وعلى حربه، فهتفوا قائلين: قد جاء الآن ما لا شك فيه، فسيروا إلى معاوية فجاهدوه [٢].

ولما كان مطلبهم في أمر الخلاف أقرب إلى الخيال منه الى الواقع الحياة الإنسانية فقد فشلوا فشلا ذريعا في ممارسة هذا النظام أو في اقناع المسلمين الآخرين بصواب رأيهم فيه، ثم انعكس هذا الفشل على جماعة الخوارج أنفسهم، فتفرقوا شيعا تكفر بعضها بعضا ظنا منهم بخروج هؤلاء الناس أو أولئك القوم عن أحكام القرآن وشروط الإمامة [٣] .

فنرى الخوارج في أول أمرهم كانت صبغتهم سياسية محضة، ثم نراهم في عهد عبد الملك بن مروان قد مزجوا تعاليمهم السياسية بأبحاث لاهوتية، وأكبر من كان له أثر في ذلك الأزارقة فقد بالغ نافع بن الأزرق فكفر جميع من عدا فرقته وقال: إنه لا يحل لأصحابه المؤمنين أن يأكلوا من ذبائح غيرهم، ولا أن يتزوجوا منهم ولا يتوراث الخوارج وغيرهم، وهم مثل كفار العرب وعبدة الأوثان، لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، وهذه التعاليم لها نتائج سياسية خطيرة، فقد أدت إلى وقوفهم أمام الأمويين موقفا حربيا، لأن الأمويين في نظرهم مرتكبون للكبائر فهم كافرون مثلهم مثل عبدة الأوثان، فيجب ألا يعترف بخلافتهم، لأن أول شرط في الخليفة أن يكون مؤمنا، بل يجب فوق ذلك أن يقاتلوا حتى يدخلوا في مذهبهم، فعدم استحقاق الأمويين للخلافة ووجوب محاربة الخوارج لهم مسائل سياسية مصبوغة بصبغ

(١) المصدر السابق، ص ١١٨ ، والكامل في اللغة والأدب للمبرد ، ت : محمد الدالي : ١ / ١٠٩٨ ، ط : الرسالة، بيروت، لبنان، ط: الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

(٢) تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر الطبري، ص ٣ / ١٦٩ ، ط : دار الكتب العلمية ، بدون رقم الطبعة وتاريخها .

(٣) تاريخ المذاهب الاسلامية : ١ / ٦٤ ، ٦٥ .

دينية، وقد حقق الخوارج فكرتهم، فكان تاريخهم تاريخ قتال مستمر [١]، فقد اشتهروا بسفك الدماء دون تورع فكانوا يستعرضون الناس في الطرقات وفي أماكنهم فلا يسلم منهم أحد، وقد أكثر المؤرخون من إيراد شواهد تشمئز منها النفوس وتقشعر منها الجلود يقتلون الرجال والنساء والأطفال ويعقرون الدواب ويشقون أجواف الحبالى فلا يسمعون لقول ولا يلينون لترحم، لأنهم كانوا يرون أن جميع مخالفيهم لا وزن لدمائهم حيث تركوا سنة الهدى واتبعوا حكامهم الظلمة، كما عبر عن ذلك حيان بن ظبيان يحض أصحابه على الخروج في كلمة له زهدهم في الحياة ثم قال لهم : فانصرفوا بنا رحمكم الله إلى أمرنا فلنأت أخواننا فلندعهم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى جهاد الأحزاب ، فأنه لا عذر لنا في القعود وولاتنا ظلمة وسنة الهدى متروكة.[٢]

فوافقوه وخرجوا مقبلين إلى الكوفة وكان أسعدهم من ظفر بشخص من مخالفيهم يقتله قربة إلى الله بزعمه وجهادا في سبيله لإعلاء كلمة الله، وهذا من أعجب ما في الإنسان من تناقض.

ومن الشنائع التي تروى في شدتهم على مخالفيهم وغلظ قلوبهم عليهم ما يروى عنهم من أنهم أخذوا امرأة فقتلوا أباها بين يديها وكانت جميلة، ثم أرادوا قتلها فقالت: أتقتلون من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين، فقال قائل منهم : دعها . فقالوا : قد فتنتك ثم قدموها فقتلوها [٣]، وهكذا كان الخوارج حتى عهد معاوية قوة واحدة تقريبا، وحديثهم كله عن الخلافة وتكفير من كفروه من الصحابة – ﷺ –، وبناء على ذلك يعد معاوية غاصبا ، لأنه لم يتم اختياره بطريقة

(١) انظر : فجر الإسلام : د / أحمد أمين ، ص ٣٣١ : ٣٣٣ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري : ٥ / ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٣) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٤ / ٦٤، ت : محمد أبو الفضل، ط : دار إحياء الكتب العربية، ط : الثانية ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .

حرة .

وقد وضعوا نظرية للخلافة، وهي: أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين، وإذا اختير فليس يصح أن يتنازل أو يحكم، وليس بضروري أن يكون الخليفة قرشيا، بل يصح أن يكون من قريش ومن غيرهم، ولو عبدا حبشيا، وإذا تم الاختيار كان رئيس المسلمين، ويجب أن يخضع خضوعا تاما لما أمر الله، وإلا وجب عزله. ولهذا أمروا عليهم من اختاروه منهم : " وسموا عبد الله بن وهب الراسي أمير المؤمنين ولم يكن قرشيا وإنما هو من " رواسب " حي من الأزد وكذلك أمراؤهم من بعده " .

وبهذا أدلى الخوارج بدلائهم في معين الخلافة، فقالوا : أن الخليفة لا يكون إلا بانتخاب حر صريح يقوم به عامة المسلمين، لا فريق منهم، ويستمر خليفة ما دام قائما بالعدل مقيما للشرع، مبتعدا عن الخطأ والزيغ فان حاد عزله أو قتله .

وهكذا كان نزاع المسلمين حول الخلافة ودخول الخوارج طرف في هذا النزاع، وما كان لهم في موضوع الخلافة من رأي، كان كل ذلك من أول عوامل خروجهم على الإمام علي ومن جاء بعده من الخلفاء، إلى جانب أن هذا النزاع أوجد عاملا مباشرا فجر ثورة الخروج على الإمام علي وهو التحكيم .

قضية التحكيم :

ولقد وقع التحكيم في معركة صفين، وذلك حينما رضي علي – مُكرهاً – بالتحكيم وبتحكيم أبي موسى الأشعري أيضا وعمرو ابن العاص – رضي الله عنهما – في هذه القضية.

وقد انتهينا إلى أن علياً كان مكرها على قبوله، ومع ذلك فقد نقم عليه الخوارج قبوله له وجعلوه من أسباب خروجهم عن طاعتهم ثم زادت نقمتهم عليه حينما ظهرت النتيجة في غير صالحه، ونسوا أنهم هم الذين أرغموه على قبوله، ولهذا فقد رفضوا الدخول تحت خلافته بل خرجوا عليه.

واعتبار التحكيم سببا مباشرا في خروج الخوارج على الإمام علي هو ما يذهب إليه عامة علماء الفرق والمؤرخين. وهو ما يظهر في محاورة الخوارج للإمام علي حول خروجهم حين قالوا له : " إنا حكمنا فلما حكما أثمنا وكنا بذلك كافرين، وقد تبنا، فإن تبت كما تبنا فنحن منك ومعك، وإن أبيت فاعتزلنا فإنا منا بذوك على سواء؛ إن الله لا يحب الخائنين [1]، فهم يرون أن التحكيم كفر يخرج عن الملة ويجب الخروج على من يعتقده.

وهذا ما نراه في جوابهم لأبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري حين قال لهم في محاورته لهم ليرجعوا إلى الطاعة: عباد الله إنا وإياكم على الحال الأولى التي كنا عليها ليست بيننا وبينكم فرقة، فعلام تقاتلوننا ؟ فقالوا: إنا لو بايعناكم اليوم حكمتم غدا.قال:فإني أنشدكم الله أن تعجلوا فتنة العام مخافة ما يأتي في قابل.[2]

---

(١) انظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها ، ص ١٠٣، وراجع : الكامل لابن الأثير : ٣ / ٣٤٤ ، ت : إحسان عباس ، ط : دار إحياء التراث، بيروت ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .

(٢) تاريخ الطبري : ٥ / ٨٤ .

وهو أيضا جوابهم لابن عباس إذ إنهم خرجوا كما يقولون غضبا؛ لأن التحكيم غير مطلوب في هذه القضية؛ لأن معاوية وأصحابه – في نظرهم – يجب جهادهم دون أدنى شك، فكان من ضمن جوابهم لابن عباس قولهم له: وقد حكمتم في أمر الله الرجال، وقد أمضى الله حكمه في معاوية وأصحابه أن يقتلوا أو يرجعوا وقد كتبتم بينكم وبينهم كتابا، وجعلتم بينكم الموادعة وقد قطع الله الموادعة بين المسلمين وأهل الحرب منذ نزلت براءة إلا من أقر بالجزية. بل صارحوا عليا نفسه حين سألهم عن سبب خروجهم قائلا لهم : " فما أخرجكم علينا ؟ قالوا : حكومتك يوم صفين [١] .

وقد وصل التحدي بزرعة بن البرج الطائي أن يقول للإمام علي : " يا علي – ولم يناده بإمرة المؤمنين – لئن لم تدع تحكيم الرجال لأقاتلنك أطلب وجه الله تعالى [٢] .

وقد تابع جولد زيهر علماء الفرق الإسلامية في اعتبار التحكيم سببًا في خروج الخوارج، بل هو عنده السبب الأول وفي ذلك يقول : " وقد كانت موافقة علي على التحكيم الباعث الأول لظهور إحدى الفرق الدينية في الإسلام " [٣] .

ولكننا نجد الدكتور/ عبد الرحمن بدوي يقلل من قيمة كون التحكيم سببا مباشرا في خروج الخوارج فيقول: " بيد أن هذا السبب المباشر هو أوهى الأسباب؛ فإن نزعة الخروج كانت كامنة في النفوس بسبب ما آل إليه أمر الخلافة على عهد عثمان وما انتهى إليه أمر الجماعة الإسلامية بعد مقتله؛ من تفرق الأمة إلى فريقين متعارضين متحاربين " [٤] .

---

(١) الكامل لابن الأثير : ٣ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) المرجع السابق : ٣ / ٣٣٤ .

(٣) العقيدة والشريعة ، ص ١٩٠ .

(٤) مقدمة كتاب: الخوارج والشيعة أحزاب المعارضة السياسية الدينية، ص ١٣، موسوعة الفرق

والواقع أن التحكيم ليس هو أوهى الأسباب كما قال، بل هو السبب الذي فجر الموقف وشطر جيش الإمام علي شطرين كبيرين مؤيدين له وخارجين عليه، وما كان الموقف ليكون على الصورة التي كان عليها بدون هذا السبب، فلو فرضنا أن الإمام علي لم يقبل التحكيم وانتصر بجيشه على جيش معاوية وتمت السيطرة له على جميع الأمصار الإسلامية – لو فرضنا ذلك – ؛ فإن من المستبعد أن تقوم حركة الخوارج على نحو ما قامت عليه إذا استقرت الأوضاع للإمام علي على هذا النحو.

أما نزعة الخروج التي كانت كامنة بين الناس فما كان لها أن تحدث نتائجها الكبيرة بدون أسباب قوية تدعو إلى تلك النتائج، ربما كانت هذه النزعة تؤدي إلى نقد بعض الأوضاع والتذمر منها والرغبة في إصلاحها – وهو شأن المحكومين دائما مع حكامهم –، ولكنها لا تؤدي إلى الخروج بالمعنى الحقيقي إلا إذا كانت هناك أسباب مباشرة قوية تدفع الناس إليه بما في نفوسهم من استعداد سابق له.

وقد رد بعض العلماء وشنع على من يقول من المؤرخين وكتاب الفرق، بأن كان في قضية التحكيم خداع ومكر، كالقاضي ابن العربي في كتابه العواصم من القواصم؛ حيث فصّل القول في هذا الأمر .

جور الحكام وظهور المنكرات بين الناس :

لقد كان الخوارج يرددون في خطبهم ومقالاتهم، أن الحكام ظلمة والمنكرات فاشية، والواقع أنهم حينما فعلوا خرجوا أضعاف ما كان موجودا من المظالم والمنكرات، حينما رأوا أن قتال المخالفين لهم قربة إلى الله تعالى، وأن الأئمة ابتداءً بالإمام علي – مع عدله وفضله– ثم بحكام الأمويين والعباسيين كلهم ظلمة في

المنتسبة للإسلام : مجموعة من الباحثين – الدرر السنية : ٤ / ٣٤٣ (بترقيم الشاملة آليا) .

نظرهم دون تحرٍّ أو تحقيق، مع أن إقامة العدل والنهي عن المنكرات يتم بغير تلك الطريقة التي ساروا عليها في استحلال دماء مخالفيهم حكاماً ومحكومين .

هكذا يقول الخوارج عن أنفسهم؛ أنهم إنما خرجوا لهذا السبب حتى يقيموا العدل ويأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ويعودوا بالناس إلى ربهم وإلى دينهم. ولقد كان هذا المعنى من أول المعاني التي يستعن بها زعماء الخوارج فيحركون عامتهم للخروج وحمل السلاح ويستثيرونهم لتحقيق تلك الغاية. ومن هذا ما قاله عبد الله بن وهب الراسبي مخاطبا أتباعه من الخوارج بعد أن حمد الله وأثنى عليه : " أما بعد فوالله ما ينبغي لقوم يؤمنون بالرحمن وينيبون إلى حكم القرآن أن تكون هذه الدنيا، التي الرضى بها والركون إليها والإيثار إياها عناء وتبار؛ آثر عندهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقول بالحق ... فاخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالم أهلها إلى بعض كور الجبال أو إلى بعض هذه المدائن منكرين لهذه البدع المضللة " [1] .

ومثله قول حرقوص بن زهير لإخوانه من الخوارج: " إن المتاع بهذه الدنيا قليل، وإن الفراق لها وشيك فلا تدعونكم زينتها وبهجتها إلى المقام بها، ولا تلفتنكم عن طلب الحق وإنكار الظلم، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون" [2] .

وهكذا قول حيان بن ظبيان مخاطبا أصحابه، وقد كانوا خرجوا إلى الري فلما بلغهم نبأ مقتل عليّ سرهم ذلك جدا، فقال لهم حيان يحثهم على الخروج: " فانصرفوا بنا رحمكم الله، فلنأت إخواننا فلندعهم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى جهاد الأحزاب؛ فإنه لا عذر لنا في القعود، وولاتنا ظلمة، وسنة الهدى متروكة، وثأرنا الذين قتلوا إخواننا في المجالس آمنون، فإن يظفرنا الله بهم نعمد

(١) تاريخ الطبري : ٥ / ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

بعد إلى التي هي أهدى وأرضى وأقوم ويشفي الله بذلك صدور قوم مؤمنين، وإن نقتل فإن في مفارقة الظالمين راحة لنا، ولنا بأسلافنا أسوة " (١).

ولم يكن الخوارج يرون أن جور الخلفاء الأمويين والعباسيين وظهور المعاصي والمنكرات والمظالم في عهودهم هو الذي حركهم للخروج، بل كانوا يرون أن هذه الحال قد بدأت منذ عهد الإمام علي – ﷺ –؛ فهم يعتبرون خلافته شرعية وأنهم يتطلعون إلى رجل مثل عمر في عدله وحزمه وكفاءته، وهذا هو ما نسمعه على لسان عبد الله ابن شجرة السلمي الخارجي عندما قال له ولأصحابه قيس بن عبادة: عباد الله، أخرجوا إلينا طلبتنا منكم – يعني قتلة عبد الله بن خباب – وأدخلوا في هذا الأمر الذي منه خرجتم وعودوا بنا إلى قتال عدونا وعدوكم، فإنكم ركبتم عظيما من الأمر تشهدون علينا بالشرك والشرك ظلم عظيم، وتسفكون دماء المسلمين وتعدونهم مشركين " ، فقال له عبد الله بن شجرة السلمي: " إن الحق قد أضاء لنا فلسنا نتبعكم أو تأتونا بمثل عمر " (٢) .

ورأي الخوارج في عليّ لا يقل عن رأيهم في بقية الخلفاء من بعده؛ فهو عندهم – كما سبق – متهم بالكفر والظلم ومجانبة الحق، وأن جهاده بزعمهم قربة إلى الله، وهذا هو الذي دفعهم كما يقولون إلى الخروج عليه لعدم استحقاقه الخلافة، ولما عليه أتباعه من الضلال بزعمهم.

وقد بينوا أيضاً أن من أسباب خروجهم عليه بعد التحكيم منعه لهم عن السبي يوم الجمل ظانين أنه بهذا المنع قد ظلمهم حقهم الذي استحقوه بجهادهم فيما يرون، وذلك في قولهم له : " أول ما نقمنا منك أن قاتلنا بين يديك يوم الجمل، فلما انهزم أصحاب الجمل أبحت لنا ما وجدنا في عسكرهم من المال ومنعتنا من

(١) تاريخ الطبري : ٥ / ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق : ٥ / ٨٤ ، والكامل في التاريخ لابن الأثير : ٣ / ٣٤٣ .

سبي نسائهم " [1] .

والواقع إنهم ما كان ينبغي لهم أن يتعللوا بمثل هذا السبب في خروجهم عليه؛ إذ إن استرقاق المسلمين في حروبهم لبعضهم لا يجوز مطلقا فما بالك بنسائهم وذراريهم ؟! ، فإذا كانوا قد استحلوا الخروج على الإمام عليّ – مع عدله وفضله – فما ظنك بغيره ؟! والواقع أن إقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمر واجب على المسلمين، ولكنه لا يمكن أن يكون مبررا صحيحا لخروج الخوارج على هذا النحو الذي خرجوا عليه؛ فهناك ضوابط إسلامية في الإنكار على الولاة وإحقاق الحق بين الناس، حتى تؤتي هذه القاعدة الشرعية ثمرتها المرجوة في إصلاح الحكم والمجتمع؛ إذ لو جاز لكل إنسان أن يزيل ما يراه منكرا بأنكر منه لأفضى هذا العمل بالناس إلى الفساد والفوضى والخروج عن الجماعة، وقد قال – صلوات الله وسلامه عليه – : ((من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)) [2].

وقد أخبر – ﷺ – بأن الأمراء سيكون منهم تارة الخير وتارة الشر، ومع هذا فإنه لا يجوز الخروج عليهم، فعن عرفجة قال: سمعت رسول الله – ﷺ – يقول: ((ستكون في أمتي هنات وهنات – أي شرور وفساد – فمن أراد أن يفرق أمر

(١) الفرق بين الفرق (ص٧٨).موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – مجموعة من الباحثين – الدرر السنية (٤/ ٣٤٤، بترقيم الشاملة آليا) .

(٢) رواه الترمذي في سننه ، كتاب: الأدب ، باب : ما جاء في فضل الصلاة والصيام والصدقة: ٥ / ١٣٦، رقم [٢٨٦٣] وأحمد في مسنده: ٤/ ١٣٠، رقم [١٧٢٠٩]، والحاكم: ١/ ٥٨٢ من حديث الحارث الأشعري – ﷺ – قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، قال محمد بن إسماعيل البخاري: الحارث الأشعري له صحبة وله غير هذا الحديث. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وحسنه ابن كثير في: (تفسير القرآن): ١/ ٨٧، وابن حجر في (هداية الرواة):٣ / ٤٦٤ – كما أشار لذلك في مقدمته–. وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٣ / ١٤٥ صحيح .

المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان)) [1]، وحين أخبر – ﷺ – أصحابه عن أمراء قائلا لهم: ((تعرفون منهم وتنكرون: قالوا له: يا رسول الله أفلا نقاتلهم ؟ قال: لا، ما صلوا)) [2]، وفي رواية عند مسلم : ((قيل: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف ؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة))[3]، وإذا كنا قد أمرنا بطاعة أولي الأمر وعدم جواز الخروج عليهم، فليس معنى ذلك أننا مأمورون بطاعتهم في كل ما يأمرون به، بل هناك أحاديث قد بينت الحد الذي تنتهي عنده طاعتهم وذلك فيما إذا أمروا بمعصية أو ظهر منهم كفر بوحا؛ فحينئذ لا طاعة لهم؛ إذ إنه قد انتفى ما يوجب طاعتهم وهو عدم تمسكهم بالشرع أما أن يتخذ جور الحكام وظهور المعاصي بين الناس سببا لحكم الخوارج على الناس بالكفر واستباحة دمائهم وأموالهم وإشاعة المظالم والمفاسد بينهم أكثر مما كانوا عليه؛ أما أن يتخذ ذلك فإن فيه مجانبة للحق والصواب .

(١) رواه مسلم، كتاب: الإمارة، باب: حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع: ١٢ / ٢٠٢، حديث رقم: [١٨٥٢] .

(٢) رواه مسلم، كتاب: الإمارة، باب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع : ١٢ / ٢٠٣، حديث رقم: [١٨٥٤] من حديث أم سلمة – رضي الله عنها – .

(٣) رواه مسلم ، كتاب: الإمارة ، باب : خيار الأئمة وشرارهم: ١٢ / ٢٠٤، حديث رقم: [١٨٥٥] من حديث عوف بن مالك – ﷺ –.

ولقد أشرنا قبل كيف كان من أعمالهم التي ارتكبوها مما لا تمت إلى العدل وإبطال المنكر بسبب، ولقد كان اعتقادهم الباطل بتكفير غيرهم من المسلمين سببا في استباحة دماء وأموال هؤلاء الذين قالوا إنهم خرجوا حماية لهم من ظلم الحكام، وإذا كانت لهؤلاء الحكام مظالمهم بين الناس، فما ذنب المحكومين ؟!

ومن العجب أنهم مع إقرارهم بأن عمر بن عبد العزيز كان إماما عادلا وأنه أبطل مظالم بني أمية، إلا أنهم ظلوا على خروجهم عليه، وقد كان الأحرى أن يعاونوه على إقامة العدل وإشاعة الأمن بين الناس، فمن أسباب خروجهم عليه في نظرهم أنه لم يقر على آبائه بالكفر ويلعنهم كما طلبوا، وما كان ينبغي أن يكون إحجامه عن لعن آبائه دافعا لهم إلى الخروج عليه، فقد قال عمر لوفدهم الذي يمثله اثنان: أحدهما حبشي والآخر عربي : " أخبراني ما الذي أخرجكم مخرجكم هذا وما نقمتم علينا ؟ فتكلم الذي فيه حبشية فقال: والله ما نقمنا عليك في سيرتك وإنك لتجري بالعدل والإحسان، ولكن بيننا وبينك أمر إن أعطيتناه فنحن منك وأنت منا وإن منعتناه فلست منا ولسنا منك. فقال عمر وما هو؟ قال: رأيناك خالفت أعمال أهل بيتك وسميتها المظالم وسلكت غير سبيلهم، فإن زعمت أنك على هدى وهم على ضلالة فالعنهم وتبرأ منهم، فهذا الذي يجمع بيننا وبينك أو يفرق. هذا هو موقفهم معه وهو موقف يتسم بغاية التنطع والتمسك بالرأي دون رؤية أو تحر للحق؛ لقد أثبتوا على أنفسهم أنهم لا يعيبون عليه أي شيء في سيرته غير أنهم سيفارقونه إن لم يلعن آباءه، ولو أن هذا الطلب قدم إلى أفسق رجل وأخلع رجل لرفضه؛ ولهذا رد عليهم عمر – رحمه الله – ردا مفحما، رد رجل عاقل عالم فقد قال لهم: " أرأيتم لعن أهل الذنوب فريضة مفروضة لابد منها ؟! فإن كانت كذلك فأخبرني أيها المتكلم متى عهدك بلعن فرعون ؟! قال: ما أذكر متى لعنته. قال: ويحك لم لا تلعن فرعون وهو أخبث الخلق، ويسعني فيما زعمت لعن أهل بيتي

والتبرؤ منهم. ويحكم أنتم قوم جهال [١] .

وفعلا كانوا كما ذكر، فقد اعترفوا في نهاية المحاورة برجوعهم إلى الحق، وأن الصواب مع عمر – رحمه الله –، ولئن كان جور الحكام وشيوع المنكرات بين الناس سببا دافعا للخروج فإنهم قد انحرفوا في الاستجابة لهذا السبب ولم يحققوا ما قصدوا إليه، بل زادوا عدد المظالم والمنكرات بأقبح منها وأشنع.

(١) انظر : الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها لغالب عواجي، ص ١٠٦، ومروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن المسعودي: ٣ / ٢٠٠ : ٢٠٢، ط : المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، وموسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية : ٤ / ٣٣٢ (بترقيم الشاملة آليا) .

المبحث الرابع

فرق الخوارج وألقابهم ومعتقداتهم

أما فرقهم فإن من رحمة الله بالناس أن الخوارج تفرقوا فيما بينهم، ولو اتحدوا لكانوا كارثة على المسلمين المخالفين لهم، ويذكر العلماء أن الخوارج كانوا يختلفون ويتفرقون لأتفه الأسباب، وحينما جاء نافع بن الأزرق ببعض التفاصيل في المذهب كحكم التقية والقعدة [1] وأطفال المخالفين لهم فزاد الطين بلة والنار اشتعالاً فتفرقوا فرقاً كثيرة قد لا يكون ضرورياً عدها هنا فإن بعض تلك الفرق انتهى في وقته، وبعضها اندمج مع الفرق الأخرى، وبعضها رجع عن مقالاته كما فصلته كتب الفرق [2].

عدد فرق الخوارج :

وأما عددهم فإنه يجد الباحث عن عدد فرق الخوارج الأصلية والفرعية أنه أمام أعداد مختلفة؛ وذلك لأن كتب الفرق الإسلامية لم تتفق على تقسيم فرقهم الرئيسية أو الفرعية على عدد معين، فنجد الأشعري مثلاً يعد فرق الخوارج أربع فرق، وغيره يعدها خمساً، وبعضهم يعدها ثمانياً، وبعضهم سبعاً، وآخرون خمساً وعشرين، وقد

---

(١) أي: هل يحل لهم المقام بين المخالفين أم لا يحل ويكون المقيم بينهم كافر حلال الدم والمال – كما يرى نافع ذلك حتى وإن كان منهم – وحينما وصل نافع إلى أحداث تلك الأمور بينهم انفصلت عنه النجدات بقيادة نجدة بن عامر قائلين لنافع: أحدثت ما لم يكن عمله السلف من أهل النهروان وأهل القبلة، فأجابهم: بأن هذه حجة عرفها وقامت عليه وينبغي الأخذ بهذا ففارقوه.

(٢) انظر: مقالات الأشعري: ١ / ١٩٨٣، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤، ٧٢ ، التنبيه والرد للملطي، ص ١٦٧، تاريخ الفرق الإسلامية: علي الغرابي، ص ٢٦٦، ٢٧١، ط : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط : الثانية ١٩٨٥م، الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، ص ٢/ ٢١٩، ت : محمد رشيد رضا، ط : دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ .

تصل إلى أكثر من ثلاثين فرقة، والواقع أنه يصعب معرفة عدد فرق الخوارج[1]، والسبب في ذلك يعود إلى :

١- أن الخوارج فرقة حربية متقلبة، فلم يتمكن العلماء من حصرهم حصراً دقيقاً.

٢- أن الخوارج كانوا يتفرقون باستمرار لأقل الأسباب، كما أنهم يختلفون أيضاً لأقلها.

٣- أن الخوارج أخفوا كتبهم إما خوفاً عليها من الناس أو ضناً بها عنهم، مما يجعل دراستهم من خلال كتبهم في غاية الصعوبة.

وندرة كتبهم في عصرنا الحاضر دليل على ذلك، إلا ما وجد للإباضية على قلته، إلى غير ذلك من الأسباب، إلا أنه من المعلوم تماماً أن أشهر فرق الخوارج فرقة الإباضية كما يذكر كتاب الفرق المتقدمون منهم والمتأخرون، رغم أن علماء الإباضية – خصوصاً علي يحيى معمر – ينفي نفياً قاطعاً أن تكون الإباضية فرقة من فرق الخوارج .

وفيما يلي نذكر نبذة موجزة عن هذه الطائفة:

يقول البغدادي : " وَأما الْخَوَارِج فإنها لما اخْتلفت صَارَت عشْرين فرقة وَهَذِه أسماؤها المحكمة الأولى والأزارقة ثمَّ النجدات ثمَّ الصفرية ثمَّ العجاردة وَقد افْتَرَقت العجاردة فِيمَا بَينهَا فرقا كَثِيرَة مِنْهَا الخازمية والشعيبية والمعلومية والمجهولية والمعبدية والرشيدية والمكرمية والحمزية والإبراهيمية والواقفة وافترقت الأباضية مِنْهَا فرقا حفصية وحارثية ويزيدية واصحاب طَاعَة لَا يُرَاد الله بهَا واليزيدية مِنْهُم اتِّبَاع

(١) انظر : مقالات الأشعري : ١ / ١٩٨٣، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤، ٧٢، والتنبيه والرد للملطي ، ص ١٦٧، تاريخ الفرق الإسلامية، ص ٢٦٦، ٢٧١ ، الاعتصام: ٢/ ٢١٩، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها: ١/ ٢٤٣، وظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلام : سفر الحوالي، ص ١٨١، ط : مكتبة الطيب، ط : الثانية ١٤١٨هـ .

ابْن يزِيد بن أنيس لَيست من فرق الإسلام لقولها بَان شَرِيعَة الإسلام تنسخ فِي آخر الزَّمَان بنبى يبْعَث من الْعَجم وَكَذَلِكَ فِي جملَة العجاردة فرقة يُقَال لَهَا الميمونية لَيست من فرق الإسلام لأنها أَبَاحَتْ نِكَاح بَنَات الْبَنَات وَبَنَات الْبَنِينَ كَمَا أباحته الْمَجُوس وَسَنذكر اليزيدية والميمونية فِي جملَة الَّذين انتسبوا إلى الإسلام وَمَا هم مِنْهُم وَلَا من فرقهم [1]، وَنَذْكُر الْآن تَفْصِيل كل فرقة مِنْهُم إِن شَاءَ الله – ﷻ – .

ذكر المحكمة الأولى مِنْهُم يُقَال للخوارج محكمَة وشراة وَاخْتلفُوا فِي اول من تشرى مِنْهُم فَقيل عُرْوَة بن حدير أَخُو مرادس الخارجى وَقيل اولهم يزِيد بن عَاصِم المحاذى وَقيل رجل من ربيعَة من بنى يشْكر كَانَ مَعَ على بصفين فَلَمَّا رأى اتِّفَاق الْفَرِيقَيْنِ على الْحكمَيْنِ اسْتَوَى على فرسه وَحمل على أَصْحَاب مُعَاوِيَة وَقتل مِنْهُم رجلا وَحمل على أَصْحَاب على وَقتل مِنْهُم رجلا ثمَّ نَادَى بِأَعْلَى صَوته أَلا إنى قد خلعت عليا وَمُعَاوِيَة وبرئت من حكمهمَا ثمَّ قَاتل أَصْحَاب على حَتَّى قَتله قوم من همذان ثمَّ إِن الْخَوَارِج بعد رُجُوع على من صفّين الى الْكُوفَة انحازوا الى حرورا وهم يَوْمئِذٍ اثْنَا عشر ألفَا وَلذَلِك سميت الْخَوَارِج حرورية وزعيمهم يَوْمئِذٍ عبد الله بن كوا وشبث بن ربعى وَخرج اليهم على وناظرهم ووضحت حجَّته عَلَيْهِم فاستأمن اليه ابْن الكوا مَعَ عشرَة من الفرسان وانحاز الْبَاقُونَ مِنْهُم الى النهروان وَأمرُوا على أنفسهم رجلَيْنِ أَحدهمَا عبد الله بن وهب الراسبى وَالْآخر حرقوص بن زُهَيْر البَجلِيّ العرني الْمَعْرُوف بذى الثدية والتقوا فِي طريقهم إلى نهروان بِرَجُل رَأَوْهُ يهرب مِنْهُم فأحاطوا بِهِ وَقَالُوا لَهُ: من أَنْت ؟ قَالَ: أنا عبد الله بن خباب ابن الْأَرَت، فَقَالُوا لَهُ: حَدثنَا حَدِيثا سمعته عَن أَبِيك عَن رَسُول الله –ﷺ– فَقَالَ: سَمِعت أبي يَقُول : قَالَ رَسُول الله – ﷺ –: ((سَتَكُون فتْنَة الْقَاعِد فِيهَا خير من الْقَائِم والقائم خير من الماشي والماشي خير من الساعي فَمن اسْتَطَاعَ أن يكون فِيهَا مقتولا فَلَا يكونن قَاتلا))

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤ ، ٧٢ (بتصرف) .

فَشد عَلَيْهِ رجل من الْخَوَارِج يُقَال لَهُ مسمع ابن قدلي بِسَيْفِهِ فَقتله فَجرى دَمه فَوق مَاء النَّهر كالشراك إِلَى الْجَانِب الآخر ثمَّ إِنَّهُم دخلُوا منزله وَكَانَ فِي الْقرْيَة الَّتِي قَتَلُوهُ على بَابهَا فَقتلُوا وَلَده وجاريته أم وَلَده ثمَّ عسكروا بنهروان وانْتهى خبرهم إِلَى على -ﷺ- فَسَار إِلَيهِم فِي أَرْبَعَة ألف من أَصْحَابه[1]، فَلَمَّا قرب على مِنْهُم أرسل إِلَيهِم على أَن سلمُوا قَاتل عبد الله ابْن خباب فأرسلوا إِلَيه إِنَّا كلنا قَتله وَلَئِن ظفرنا بك قتلناك فَأَتَاهُم على فِي جَيْشه وبرزوا إِلَيه يجمعهُمْ فَقَالَ لَهُم: قبل الْقِتَال مَاذَا نقمتم منى ؟ فَقَالُوا لَهُ: أول مَا نقمنا مِنْك أَنا قاتلنا بَين يَديك يَوْم الْجمل فَلَمَّا انهزم أَصْحَاب الْجمل أبحت لنا مَا وجدنَا فِي عَسْكَرهمْ من المَال ومنعتنا من سبى نِسَائِهِم وذراريهم فَكيف استحللت مَالهم دون النِّسَاء والذرية فَقَالَ: إِنَّمَا أبحت لكم أَمْوَالهم بَدَلا عَمَّا كَانُوا أَغَارُوا عَلَيْهِ من بَيت مَال الْبَصْرَة قبل قدومي عَلَيْهِم وَالنِّسَاء والذرية لم يقاتلونا وَكَانَ لَهُم حكم الإسلام بِحكم دَار الإسلام وَلم يكن مِنْهُم ردة عَن الإسلام وَلَا يجوز استرقاق من لم يكفر وَبعد لَو أبحت لكم النِّسَاء أَيّكُم يَأْخُذ عَائِشَة فِي سَهْمه فَخَجِلَ الْقَوْم من هَذَا ثمَّ قَالُوا لَهُ: نقمنا عَلَيْك محو إمرة أَمِير الْمُؤمنِينَ على اسْمك فِي الْكتاب بَيْنك وَبَين مُعَاوِيَة لما نازعك مُعَاوِيَة فِي ذَلِك فَقَالَ: فعلت مثل مَا فعل رَسُول الله – ﷺ – يَوْم الْحُدَيْبِيَة حِين قَالَ لَهُ سُهَيْل بن عَمْرو: لَو علمت انك رَسُول الله لما نازعتك وَلَكِن اكْتُبْ بِاسْمِك وَاسم أبيك فَكتب هَذَا مَا صَالح عَلَيْهِ مُحَمَّد بن عبد الله وَسُهَيْل بن عَمْرو وأخبرني رَسُول الله – ﷺ – أن لي مِنْهُم يَوْمًا مثل ذَلِك فَكَانَت قصتي فِي هَذَا مَعَ الْأَبْنَاء قصَّة رَسُول الله – ﷺ – مَعَ الْآبَاء فَقَالُوا لَهُ: فَلم قلت لِلْحكمَيْنِ إِن كنت أهلا للخلافة فأثبتاني فَإِن كنت فِي شكّ من خلافتك فغيرك بِالشَّكِّ فِيك أولى فَقَالَ: إِنَّمَا أردْت بذلك النصفة لمعاوية وَلَو قلت لِلْحكمَيْنِ احكما لي بالخلافة لم يرض بذلك مُعَاوِيَة وَقد دَعَا رَسُول الله – عليه السلام – نَصَارَى

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤ ، ٧٢ (بتصرف) .

نَجْرَان إلى المباهلة وَقَالَ لَهُم تَعَالَوْا نَدع أبناءنا وأبناءكم وَنِسَاءَنَا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمَّ نبتهل فَنَجْعَل لعنة الله على الْكَاذِبين فأنصفهم بذلك عَن نَفسه وَلَو قَالَ ابتهل فَاجْعَلْ لعنة الله عَلَيْكُم لم يرض النَّصَارَى بذلك لذَلِك أنصفت أنا مُعَاوِيَة من نفسي وَلم أدر غدر عَمْرو بن الْعَاصِ قَالُوا فَلم حكمت الْحكمَيْنِ فِي حق كَانَ لَك فَقَالَ: وجدت رَسُول الله – ﷺ – قد حكم سعد بن معَاذ في بني قُرَيْظَة وَلَو شَاءَ لم يفعل وأقمت أَنا أَيْضا حكما لَكِن حكم رَسُول الله – عليه الصلاة والسَّلَام – حكم بِالْعَدْلِ وحكمي خدع حَتَّى كَانَ من الأمر مَا كَانَ فَهَل عنْدكُمْ شَيْء سوى هَذَا فَسكت الْقَوْم وَقَالَ أكثرهم: صدق وَالله وَقَالُوا التَّوْبَة وَاسْتَأْمَنَ إليه مِنْهُم يَوْمئِذٍ ثَمَانِيَة آلاف وَانْفَرَدَ مِنْهُم أَرْبَعَة آلاف بقتاله مَعَ عبد الله بن وهب الراسبى وحرقوص بن زُهَيْر البجلي وَقَالَ علىّ للَّذين استأمنوا إليه: اعتزلوني فِي هَذَا الْيَوْم وَقَاتل الْخَوَارِج بالذين قدمُوا مَعَه من الْكُوفَة وَقَالَ لأصحاب قاتلوهم: فو الذي نفسي بِيَدِهِ لَا يقتل منا عشرَة وَلَا ينجو عشرَة مِنْهُم فَقتل من أَصْحَاب على يَوْمئِذٍ تِسْعَة قتل هَؤُلَاءِ التِّسْعَة تَحت راية على – ﷺ – فَحسب، وبرز حرقوص بن زُهَيْر إلى علىّ وَقَالَ: يَا ابن أَبى طَالب وَالله لَا نُرِيد بقتالك إِلَّا وَجه الله وَالدَّار الْآخِرَة، وَقَالَ لَهُ علىّ: بل مثلكُمْ كَمَا قَالَ الله – ﷻ –: { قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا } [1] مِنْهُم أَنْتُم وَرب الْكَعْبَة، ثمَّ حمل عَلَيْهِم فِي أَصْحَابه وَقتل عبد الله بن وهب فِي المبارزة وصرع ذُو الثدية عَن فرسه وَقتلت الْخَوَارِج يَوْمئِذٍ فَلم يفلت مِنْهُم غير تِسْعَة أنفس صَار مِنْهُم رجلَانِ إلى سجستان وَمن أتباعهما خوارج سجستان ورجلان صَارا إلى الْيمن وَمن أتباعهما أباضية الْيمن ورجلان صَارا إلى عمان وَمن أتباعهما خوارج عمان ورجلان صَارا الى نَاحيَة الجزيرة وَمن أتباعهما كَانَ خوارج الجزيرة وَرجل مِنْهُم صَار إلى تل

(١) سورة الكهف الآيتان : (١٠٣ ، ١٠٤).

مورون وَقَالَ عليّ لأصحابه يَوْمئِذٍ اطْلُبُوا ذَا الثدية فوجدوه تَحت دالية وَرَأَوا تَحت يَده عِنْد الإبط مثل ثدي المراة فَقَالَ صدق الله وَرَسُوله وَأمر فَقتل فَهَذِهِ قصَّة المحكمة الاولى وَكَانَ دينهم تكفير على وَعُثْمَان وَأَصْحَاب الْجمل وَمُعَاوِيَة وأصحابه والحكمين وَمن رضى بالتحكيم وإكفار كل ذي ذَنْب ومعصية ثمَّ خرج على علي بعد ذَلِك من الخوراج جمَاعَة كَانُوا على رَأْي المحكمة الأولى مِنْهُم أَشْرَس بن عَوْف وَخرج عَلَيْهِ بالأنبار وغلفة التيمى من تيم عدى خرج عَلَيْهِ بماسيذان والأشهب بن بشر العرني خرج عَلَيْهِ بَحر جرايا وَسعد بن قفل خرج عَلَيْهِ بِالْمَدَائِنِ وابو مَرْيَم السعدي خرج عَلَيْهِ فِي سَواد الْكُوفَة فَاخْرُج على إلى كل وَاحِد مِنْهُم جَيْشًا مَعَ قَائِد حَتَّى قتلوا أُولَئِكَ الْخَوَارِج ثمَّ قتل على – ﷺ – فِي تِلْكَ السّنة فِي شهر رَمَضَان سنة ثماني وَثَلَاثِينَ من الْهِجْرَة فَلَمَّا اسْتَوَت الْوِلَايَة لمعاوية خرج عَلَيْهِ وعَلى من بعده إلى زمَان الأزارقة قوم كَانُوا على رأى المحكمة الأولى مِنْهُم عبد الله بن جوشا الطائي خرج على مُعَاوِيَة بالنخيلة من سَواد الْكُوفَة فَأَخْرج مُعَاوِيَة اليه أهل الْكُوفَة حَتَّى قتلوا اولئك الخوراج ثمَّ خرج عَلَيْهِ حوثرة بن وداع الأسدى وَكَانَ من المستأمنين إلى على يَوْم النهروان فِي سنة إحدى وَأَرْبَعين ثمَّ خرج قروة بن نَوْفَل الأشجعى الْمُسْتَوْرد بن عَلْقَمَة التميمى على الْمُغيرَة بن شُعْبَة وَهُوَ يَوْمئِذٍ امير الْكُوفَة من قبل مُعَاوِيَة فقتلا فِي حربه ثمَّ خرج معَاذ بن جرير على الْمُغيرَة فَقتل فِي حربه ثمَّ خرج زِيَاد بن خرَاش العجلى على زِيَاد بن أَبِيه فَقتل فِي حربه وَخرج قريب بن مرّة على عبيد الله بن زِيَاد وَخرج عَلَيْهِ ايضا زحاف بن رحر الطائى واستعرضا النَّاس فِي الطَّرِيق بِالسَّيْفِ فَأَخْرج بن زِيَاد اليهما بعباد بن الْحصين الحيطى فِي جَيش فَقتلُوا اولئك الْخَوَارِج فَهَؤُلَاءِ هم الْخَوَارِج الَّذين عاونوا على المحكمة الاولى قبل فتْنَة الْأَزَارِقَة وَالله أعْلَم [1].

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٢٤، ٧٢، وانظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان

ذكر الْأَزَارِقَة مِنْهُم هَؤُلَاءِ اتِّبَاع نَافِع بن الأزرق الحنفى المكنى بأبى رَاشد وَلم تكن للخوارج قطّ فرقة أكثر عددا وَلَا أَشد مِنْهُم شَوْكَة والذى جمعهم من الدّين أَشْيَاء مِنْهَا قَوْلهم بِأَن مخالفيهم من هَذِه الأمة مشركون وَكَانَت المحكمة الأولى يَقُولُونَ إِنَّهُم كفرة لَا مشركون وَمِنْهَا قَوْلهم إِن الْقعدَة مِمَّن كَانَ على رَأْيهمْ عَن الْهِجْرَة إليهم مشركون وَإِن كَانُوا على رَأْيهمْ وَكَانَت المحكمة الأولى لَا يكفرون الْقعدَة عَنْهُم إِذا كَانُوا على رَأْيهمْ وَمِنْهَا أَنهم أوجبوا امتحان من قصد عَسْكَرهمْ إِذا ادّعى أَنه مِنْهُم أَن يدْفع إليه أسير من مخالفيهم وأمروه بقتْله فَإِن قَتله صدقوه فِي دَعْوَاهُ أَنه مِنْهُم وان لم يقْتله قَالُوا هَذَا مُنَافِق ومشرك وقتلوه وَمِنْهَا أَنهم استباحوا قتل نسَاء مخالفيهم وَقتل أطفالهم وَزَعَمُوا أَن الأطفال مشركون وَقَطعُوا بِأَن أَطْفَال مخالفيهم مخلدون فِي النَّار وَاخْتلفُوا فِي أول من أحدث مَا انْفَرَدت الْأَزَارِقَة بِهِ من إكفار الْقعدَة عَنْهُم ، وَمن امتحان من قصد عَسْكَرهمْ فَمنهمْ من زعم أَن أول من أحدث ذَلِك مِنْهُم عبد ربه الْكَبِير وَمِنْهُم من قَالَ عبد ربه الصَّغِير وَمِنْهُم من قَالَ أول من قَالَ ذَلِك رجل مِنْهُم اسْمه عبد الله بْن الْوَضِين وَخَالف نَافِع بن الْأَزْرَق فِي ذَلِك واستتابه مِنْهُ فَلَمَّا مَاتَ ابْن الْوَضِين رَجَعَ نَافِع وأتباعه إلى قَوْله وَقَالُوا كَانَ الصَّوَاب مَعَه وَلم يكفر نَافِع نَفسه بِخِلَافِهِ إِيَّاه حِين خَالفه وأكفر من يُخَالِفهُ بعد ذَلِك وَلم يتبرأ من المحكمة الأولى فِي تَركهم إكفار الْقعدَة عَنْهُم وَقَالَ إِن هَذَا شيء مَا زلنا دونهم وأكفر من يخالفهم بعد ذَلِك فِي إكفار الْقعدَة عَنْهُم وَزعم نَافِع وأتباعه أَن دَار مخالفيهم دَار كفر .

وهكذا كان الخوارج في اختلاف دائم، يختلفون على أبسط المسائل فيفرقون، لتشهد فرقة أو أكثر ميلادها بسبب الاختلاف بالرأي، وكانوا يتعصبون لآراهم المنحرفة، ويحملون الناس عليها، ويكفرون كل من يخالفهم، وبالجملة فقد كانوا

موقف الإسلام منها: ١ / ٦٦ : ٧٧ .

كثيري الاختلاف، وربما كان هذا هو السر في انهزامهم في كثير من المعارك، مع قوة شكيمتهم في القتال يقول قتادة – رحمه الله –: " ولعمري لو كان أمر الخوارج هدى لاجتمع ولكنه كان ضلالا فتفرق، وكذلك الأمر إذا كان من عند غير الله وجدت فيه اختلافا كثيرا [١] .

وفرق الخوارج هذه تختلف بدعها في الغلظة، فأقرب فرق الخوارج إلى أهل السنة الأباضية أصحاب عبد الله بن يزيد الأباضي، وأبعدهم عن أهل السنة الأزارقة [٢] .

فلقد انقرضت فرق الخوارج القديمة ولم يبق لها وجود في الحاضر إلا فرقة الأباضية والتي ما زالت موجودة حتى الآن [٣] .

وانقراض فرق الخوارج القديمة لا يعني أن تيار الخروج على الأمام وعلى الجماعة المسلمة ، والقول بالتكفير قد انقرض ، بل ما يزال فكر الخوارج موجودا على مر الأزمان في أكثر من جماعة وأن اختلفت تسميتها ، أما أسماء الفرق القديمة وانتمائها لرجال معينين فهذا هو الذي انقرض خلا الأباضية [٤] .

ألقابهم :

للخوارج ألقاب خمسة عُرفوا بها على مر التاريخ، وهي: المارقة، والشراة،

(١) انظر : تفسير الطبري: ٣ / ١١٩.

(٢) انظر : الفصل لابن حزم : ٢ / ٢٦٦.

(٣) انظر : الخوارج : ناصر العقل، ص ٤٥، وتاريخ ابن خلدون : ٣ / ١٦١، ت: خليل شحادة، ط : دار الفكر، بيروت، ط : الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

(٤) انظر : الغلو في الدين في حياة المسلمين لعبد الرحمن اللويحق، ص ١٣٧ ، ط : مؤسسة الرسالة، ط : الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

والخوارج، والحرورية، والمحكمة.

١- **المارقة**: وهو اللقب القديم الذي جاءت في الأخبار عن النبي – ﷺ – كما ورد في قصة الرجل الذي حضر قسمة النبي – ﷺ – للهدية التي وجهها إليه علي بن أبي طالب – ﷺ – من اليمن، إذ قام ذلك الرجل الذي ورد وصفه بأنه مضطرب الخلق، غائر العينين، ناتئ الجبهة، فقال له: لقد رأيت قسمة ما أريد بها وجه الله، فغضب النبي – ﷺ – حتى تورَّد خداه، ثم قال: " يأتمنني الله على أهل الأرض ، ولا تأتمنونني "، فقام عمر – ﷺ – فقال: ألا نقتله يا رسول الله ؟ فقال: " إنه يخرج من ضضئ هذا قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ...".

٢- **الحرورية**: وقد لُقبوا بهذا اللقب، لاجتماعهم بقرية حروراء – موضع بالنهروان – بعد خروجهم على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب – ﷺ –.

٣- **المحكمة**: وسُمُّوا بذلك، لأنهم لمَّا جرى أمر الحكمَين بصفِّين، اجتمع قوم من جملة أصحاب أمير المؤمنين علي – ﷺ –، وقالوا: لا حكم إلا الله، وأن الله قد حكم في التنزيل وقال : { فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّه ِ}[1]، وقالوا: إن عليّاً ترك حكم الله، وحكّم الحكمين، فلا حكم إلا لله [2] .

٤- **الشراة**: وسموا شراة، لأنهم قالوا : شرينا أنفسنا من الله، نقاتل في سبيل الله، فنَقتُل ونُقتَل، وذهبوا في ذلك إلى قول الله – ﷻ –: { إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ

---

(١) سورة الحجرات من الآية (٩) .

(٢) انظر: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي، ط : مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط : الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، وراجع نشأة الخوارج، وقصتهم مع عليّ في كتاب: البداية والنهاية لابن كثير: ٧/ ٢٧٨ : ٢٨٢، وراجع: الإيمان بين السلف والمتكلمين : أحمد بن عطية الغامدي، ص ٧٩ ، ط : مكتبة العلوم والحكم، ط : الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ .

الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ }[1] ، وقوله : { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ } [2] .

وواحد الشراة: شاري. ومعنى شرى نفسه من الله، أي باعها.

٥- **الخوارج**: وسموا بذلك لخروجهم على كل إمام، واعتقادهم أن ذلك فريضة عليهم، لا يسعهم المقام في طاعته، حتى يخرجوا، ويتخذوا لأنفسهم دار هجرة، وحتى يكونوا منابذين لمن خالفهم من المسلمين، حرباً لهم. والمسلمون عندهم كفار مشركون، إلا من وافقهم، وبايعهم، واستجار بهم حتى يسمع كلام الله [3] .

فهذه خمسة ألقاب للخوارج، اشتهروا بها على مر التاريخ، وهي كما يُلاحظ أسماء منوعة لفرقة أصلها واحد، وكل واحد منها، يجمع فرق الخوارج التي تشعبت فيما بعد إلى فِرق كثيرة، تنفرد كل واحدة منها برأي عن الأخرى. ونكتفي بهذا التعريف .

مبادئهم ومعتقداتهم :

وفي بيان اعتقاد مذهب هذه الطائفة يقول الإسفرائيني في كتاب (التبصير في الدين): " اعلم أن الخوارج عشرون فرقة ... وكلهم متفقون على أمرين لا

---

(١) سورة التوبة من الآية (١١١) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٠٧) .

(٣) انظر : الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي، ط : مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط : الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، وراجع: نشأة الخوارج وقصتهم مع عليّ في كتاب البداية والنهاية لابن كثير: ٧ / ٢٧٨ : ٢٨٢، الإيمان بين السلف والمتكلمين: أحمد بن عطية الغامدي، ص ٧٩، ط: مكتبة العلوم والحكم، ط : الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

مزيد عليهما في الكفر والبدعة :

أحدهما: أنهم يزعمون أن علياً وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين وكل من رضي بالتحكيم كفروا كلهم.

والثاني: أنهم يزعمون أن كل من أذنب من أمة محمد – ﷺ – فهو كافر، ويكون في النار خالداً مخلداً، إلا النجدات منهم فإنهم قالوا: إن الفاسق كافر على معنى الكفران لا على معنى الكفر " (١) .

فالخوارج جماعة غلاة. استحلوا دماء المسلمين وأعراضهم، بأدنى فعلة هي كبيرة في نظرهم، وإن كانت صغيرة، إذ لا فرق عندهم بين الذنوب، فكلها عندهم كبائر كما ذكرت، وهي في مستوى واحد، وتؤدي إلى نتيجة واحدة. وبهذا فقد قالت الخوارج بما لا يمكن تبريره، وفعلت ما لا يمكن أن يفعله ناشد حقيقة أبداً .

يقول البغدادي: " وَقد اخْتلفُوا فِيمَا يجمع الْخَوَارِج على افْتِرَاق مذاهبها فَذكر الكعبى فِي مقالاته أَن الذى يجمع الْخَوَارِج على افْتِرَاق مذاهبها إكفار على وَعُثْمَان والحكمين وَأَصْحَاب الْجمل وكل من رضى بتحكيم الْحكمَيْنِ والإكفار بارتكاب الذُّنُوب وَوُجُوب الْخُرُوج على الإِمَام الجائر وَقَالَ شَيخنَا أَبُو الْحسن الذى يجمعها إكفار على وَعُثْمَان وَأَصْحَاب الْجمل والحكمين وَمن رضى بالتحكيم وَصوب الْحكمَيْنِ اَوْ أَحدهمَا وَوُجُوب الْخُرُوج على السُّلْطَان الجائر وَلم يرض مَا حَكَاهُ الكعبى من إِجْمَاعهم على تَكْفِير مرتكبى الذُّنُوب الصَّوَاب مَا حَكَاهُ شَيخنَا أَبُو الْحسن عَنْهُم وَقد أَخطَأ الكعبى فِي دَعْوَاهُ إِجْمَاع الْخَوَارِج على تَكْفِير مرتكبى الذُّنُوب مِنْهُم وَذَلِكَ ان النجدات من الخوراج لَا يكفرون أَصْحَاب الْحُدُود من موافقتهم " (٢) .

---

(١) التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، ص ٤٦ ، ط : مطبعة الأنوار ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م، وراجع : ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ، ص ١٩٩ .

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي ، ص : ٥٦ .

وَقد قَالَ قوم من الْخَوَارِج ان التَّكْفِير انما يكون بِالذنُوبِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا وَعِيد مَخْصُوص فأما الذي فِيهِ حد اَوْ وعيد فِي الْقُرْآن فَلَا يُزَاد صَاحبه على الِاسْم الذي ورد فِيهِ مثل تَسْمِيَته زَانيا وسارقا وَنَحْو ذَلِك وَقد قَالَت النجدات إِن صَاحب الْكَبِيرَة من موافقتهم كَافِر نعْمَة وَلَيْسَ فِيهِ كفر دين وفى هَذَا بَيَان خطأ الكعبي فِي حكايته عَن جَمِيع الْخَوَارِج تَكْفِير أَصْحَاب الذُّنُوب كلهم مِنْهُم وَمن غَيرهم وَإِنَّمَا الصَّوَاب فِيمَا يجمع الْخَوَارِج كلهَا مَا حَكَاهُ شَيخنَا الْحسن – رَحمَه الله – من تكفيرهم عليا وَعُثْمَان وَأَصْحَاب الْجمل والحكمين وَمن صوبهما أَوْ صوب احدهما أَو رضي بالتحكيم [1] .

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ٥٦ .

التعقيب

إن القضية المهمة في دراسة مذهب الخوارج وتحليله، هي معرفة الحقيقة في كون الخوارج فرقة تاريخية ظهرت في عصر من العصور، متأثرة بعوامل بيئية وخارجية، أم ظاهرة عقدية وفكرية تتجدد – أو يمكن أن تتجدد – على مر العصور، وهي تحمل دائما سمات معينة وملامح محددة .

والبحث في هذه الحقيقة يقودنا إلى أصل نشأة الخوارج؛ لأنه يفسر لنا الواقعة التاريخية الأولى من جهة، ويعين على تحديد السمات والملامح من جهة أخرى .

والباحثون العصريون والمحدثون، هم الذين أفاضوا في تحليل قضية الخروج، ولكن بمعايير عصرية وبمنهج مستورد – غالبا – فجاءوا بآراء لا بد من مناقشتها، وأهم هذه الآراء شيوعا – حسبما رأيت – هو الرأي القائل بأن أصل الخروج هو موضوع " الخلافة " وأن التعصب القبلي ومنافسة قريش على هذا المنصب، هو السبب الذي يفسر خروج الخوارج، ومن توابع هذا الرأي القول بأن ظلم بني أمية والعباس وجورهم هو السبب .

والحق أن القائلين بهذا الرأي – رغم اعتمادهم على بعض المأثورات التاريخية – متأثرون بواقع العصر وروحه أكثر من تأثرهم بالحقائق التاريخية المجردة .

فإن موضوع " الخلافة " لا يبدو للباحث المنصف المتعمق إلا مسألة جزئية أو تطبيقية عند أكثر الفرق، وليس هو أصل نشأة جميع الفرق كما يصور هؤلاء؛ بل إن الشيعة وهي الفرقة التي تجعل الخلافة ركنا من أركان الدين، لم يكن أصل نشأتها هي قضية الخلافة نفسها .

وكون التعصب القبلي سبب ذلك مردود بالحقيقة التاريخية، التي تبين أن أغلب الخوارج هم من بني تميم؛ أي من مضر لا من ربيعة ولا من اليمن، وهذا يستلزم أن يكون تعصبهم لقريش لا لمناوئيها؛ فإن قريشا مضرية كما هو متواتر

عند أهل النسب، بل ثابت بالأحاديث الصحيحة عن رسول الله – ﷺ – [1] .

صحيح أن رفض انحصار الخلافة في قريش، ورفض جور بني أمية والعباس أصبحا من مميزات الخوارج فكرا وحركة، ولكن هذا ناشئ عن التطور الطبيعي للفكرة والحركة؛ وذلك أن أول أمرهم كان المطالبة بمثل عمر في سيرته وعدله، ولم يكن المطالبة بأن الخليفة منهم، ولكنهم لما رأوا إنكار الأمة عليهم ما فعلوه من اختيار أمير للمؤمنين من أعراب بني تميم، دافعوا عما صنعوا دفاعا قادهم إلى القول بأن الخلافة جائزة لكل مسلم صالح لها قرشيا أو غير قرشي، فالفكرة فلسفة تبريرية لما وقع، وليست أساسا اعتقاديا بني عليه الواقع .

والعلة الحقيقية لظهور الخوارج هي علة نفسية جبلية، وهي أن النفوس البشرية لا تنضبط دائما على المنهج العدل الوسط، بل تجنح عنه ذات اليمين أو ذات الشمال؛ إما الإيغال المهلك، وإما التفريط المسرف، وقد وقعت الخوارج في الأول كما وقعت المرجئة في الآخر.

وقد تجلت فطرية هذا الدين وكماله وتوازنه في معالجة كلا الانحرافين، فإنه لما كان الغلو بطبيعته لا تطيقه إلا نفوس قلائل تنطلق من تصور فاسد، وكثيرا ما تحظى بالإعجاب والإكبار لما تلزم به أنفسها فيظن الرائي أنها تمثل حقيقة الدين وسموه، جاءت الأحاديث الصحيحة تبين صفات هذه النفوس وشبهات ذلك التصور، فكان التحذير من الخوارج واضحا باعتبارها فرقة مارقة ذات منهج عقدي متميز .

ولما كان التفريط بطبعه غالبا على أكثر النفوس؛ جاء التحذير منه متمثلا في الأوامر والنواهي عامة، والتذكير بها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة التناصح بين الأمة، والوعيد للمفرطين .

---

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي: سفر الحوالي ، ص ٢٠٢، ط : مكتبة الطيب، ط : الثانية ١٤١٨هـ .

والمقصود بيان خطأ النظرة إلى الخوارج باعتبارها حدثا تاريخيا له تفسيراته المحلية المحدودة، وضرورة النظر إليها على أنها فكرة عقائدية يمكن أن تتكرر في كل زمان ومكان؛ أي أنها " ظاهرة تدين " توجد في كل دين وفي كل عصر، وهذا وإذا كان أكثر الكتاب المعاصرين يعتبرون ما جرى بين الصحابة – ﷺ –، خلافا دنيويا سياسيا؛ فلا عجب أن يجعلوا علة ظهور الخوارج والمرجئة دوافع عصبية أو نفعية ، وحسبنا أن نورد مصطلحا واحدا من مصطلحات العصر، لنرى كيف كانت نتيجة تطبيقه على تاريخ الفرق ونشأتها؛ ألا وهو مصطلح " السياسة "؛ وذلك لارتباطه الواضح بالعلمانية الفكرية التي يعتقدها هؤلاء .

فالناظر في كتابات هؤلاء، لا يكتم عجبه من التضاد المفتعل بين مفهومي الدين والسياسة، ذلك التضاد الذي أربك آرائهم، وذبذب نظراتهم حول نشأة الفرق الإسلامية، حين يتجادلون ويتساءلون: أكان الخوارج حزبا دينيا أو سياسيا، وكذلك المرجئة والشيعة؟ فالذين اعتبروا الخوارج فرقة سياسية؛ جعلوا التعصب القبلي وما أسموه " الديكتاتورية " في الخلافة هو السبب في وجودها والدافع لحركتها، وحاولوا دحض كل ما يخالف ذلك من الآراء .

أما الذين عدوها فرقة دينية؛ فقد جعلوا الحماس الديني والزهد المتطرف هو العلة الحقيقية وتنكروا لما عدا ذلك. ونسي هؤلاء وهؤلاء أن السياسة باعتبارها جانبا أساسيا مهما من جوانب الإسلام، لا يمكن فصلها كلية عن أي اتجاه عقائدي داخل الحياة الإسلامية، وغاية ما في الأمر أن بعض الطوائف يبرز لديها هذا الجانب أو ذاك وأكثر ما يظهر ذلك من المسار الحركي والتطبيقي، لا في الأصول النظرية التي الأصل فيها هو العقيدة والمبدأ [1] .

(١) حتى نظرية الإمامة عند الشيعة لا تسوغ اعتبار الشيعة فرقة سياسية بمفهوم هؤلاء، بل هي مما يؤيد قولنا: إن العقيدة هي الأصل؛ ولهذا جعلتها الشيعة أصلا من أصول دينها. انظر :

لا مانع من استخدام هذه المصطلحات للتقسيم الفني، أو الوصف التغليبي؛ فإنه يجب أن يحذر من اتخاذ ذلك ذريعة إلى الفصل الاعتباطي بين الدين والسياسة، وأن ينبه إلى خلط التطبيق التعسفي لمعايير العصر ومقاييسه على الإسلام وتاريخه المتميز [1] .

وبخصوص موضوع الخوارج يستطيع الإنسان أن ينقض كلا طرفي الرأي بسهولة، بأن يقال: إن المصادر التاريخية مطبقة على أن الخوارج منذ خروجهم يوم صفين، قد اعتقدوا كفر علي – ﷺ –، لأنه حكم الرجال في دين الله – بزعمهم – ثم تجمعوا وأمروا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي، وسموه " أمير المؤمنين " .

فعلى الذين يرونها فرقة سياسية مجردة؛ أن يفسروا : كيف قامت هذه الفرقة على مبدأ التكفير بالمعصية ؟ وتحت أي فصل من فصول السياسة – كما يفهمونها عصريا – نجعل قضية التكفير بالمعصية ؟

وعلى الذين يرونها فرقة دينية أن يفسروا : لماذا اجتمع هؤلاء في " ثورة مسلحة "، وبايعوا رجلا منهم أميرا للمؤمنين، في حين أنها فرقة " دينية " حسب مفهومهم العصري للدين ؟ وتحت أي طقس من طقوس الدين – حسب تصورهم – نضع هذا التصرف الذي نشأ مع الحركة منذ ولادتها ؟

ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، ص ٢٠٥ .

(١) مثلما ضبط النبي – ﷺ – غلو الثلاثة الذين قال أحدهم: أصوم الدهر فلا أفطر، وقال الآخر: لا أتزوج النساء، وقال الثالث: لا آكل اللحم !! . ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ، ص ٢٠٣ .

الخاتمة

الحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات، وتحقيق الطيب من الأمنيات، نسأله سبحانه أن يجعل آخر أعمالنا خواتيمها، وأن يجعل آخر أعمارنا أواخره. وبعد ،،،

فهذه خاتمة لدراستنا حول موضوع: (الخلافة وأثرها في نشأة الخوارج وفرقها) ، وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج الآتية :

١- يعتبر ذو الخويصرة التميمي الذي اعترض على رسول الله – ﷺ – هو أول خارجي خرج في الإسلام ولقد كان له جماعة وأصحاب كما أخبر الرسول – عليه الصلاة والسلام –: (إن هذا وأصحابه) وقد أخبر أنهم لن يخرجوا إلا بعده .

٢- إن خروج الخوارج ليس محصورا في القرن الأول، أو في الذين خرجوا على علي – ﷺ – بل لا يزال خروجهم مستمرا حتى يلحق آخرهم بالدجال .

٣- إن نصوص الوعيد السابقة للخوارج والذم لهم لا تخص فرقة الخوارج، أو تنحصر على من تسمى بالخوارج، بل تعم كل من سار على نهج الخوارج، ممن يخرج على إمام المسلمين وجماعتهم لمعتقد يعتقده سواء تسمى باسمهم أو باسم آخر .

٤- كثيرا من آراء الخوارج وجد لها صدى في العصر الحاضر في فكرنا الإسلامي، بصورة ما، وتفاوت هذا الأثر قوة وضعفا، واختلفت وجهة نظر القائلين بآراء الخوارج، ما بين تطبيقها عمليا، أو الاقتناع بها نظريا فقط والاجتهاد في تقريرها، والإعجاب بها، وحث الناس على اعتناقها، فبعض آراء المعاصرين في التكفير والخروج تسير على الخطى التي سار عليها الخوارج قديما، فيتشابهون في أفكارهم وآرآهم، دون أن يكون هناك ارتباط تاريخي بين القديم

والحديث، وهذا شأن أي فكر يحيا به الناس، لابد أن تنسحب آثاره في أعقابهم .

٥- إن التعامل مع الفكر المغالي، والرأي المنحرف لا يكون إلا بالحوار معه، وتصحيح ما به من أخطاء، وبيان ما لديه من خلل، وإيضاح الصواب له، هذا هو سبيل العلاج، أن يتم ذلك من خلال التعامل مع صاحب هذا الفكر لا بكونه يقف موقف المتهم ينتظر الإدانة، وإنما هو في موقف المريض تريد له الدواء، كما حدث مع الإمام علي – ﷺ – حينما بعث عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – إلى الخوارج كي يحاورهم ويبين لهم وجه الصواب .

ملحوظة :

هذا البحث مدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة نجران، المملكة العربية السعودية، رقم المنحة (nu- shed-14-10) والباحثان يتوجهان بالشكر إلى جامعة نجران على دعم هذا البحث .

فهرس المصادر والمراجع

** القرآن الكريم جل من أنزله .

١. الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث: علي يحي معمر، ط : مكتبة وهبه، ط : الأولى ١٣٦٩هـ ١٩٧٦م .

٢. الإباضية في موكب التاريخ: علي يحي يعمر، ط : دار الكتاب العربي، مصر، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط : الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

٣. أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام الخوارج والشيعة: يوليوس فلهاوزن، ترجمة/ عبدالرحمن بدوي، ط : مكتبة النهضة .

٤. آراء الخوارج الكلامية: عمار الطالبي، ط : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

٥. الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق/ محمد رشيد رضا، ط : دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ .

٦. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، ط : دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ .

٧. الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله الدميجي، ط : دار طيبة، الرياض، ط : الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٨. الإيمان بين السلف والمتكلمين: أحمد بن عطية الغامدي، ط : مكتبة العلوم والحكم، ط : الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

٩. البابية عرض ونقد: إحسان إلهي ظهير، ط : دار ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط : السابعة ١٤٠٤هـ .

١٠. البداية والنهاية لابن كثير، ط : مكتبة المعارف، بيروت، ط : السابعة ١٤٠٨هـ .

١١. البهائية نقد وتحليل: إحسان إلهي ظهير، ط : دار ترجمان السنة، لاهور،

باكستان، ط : السابعة ١٤٠٤هـ .

١٢. البهائية تاريخها وعقائدها لعبد الرحمن الوكيل ، ط : مطبعة المدني، مصر ، ط : الثانية ١٤٠٧هـ.

١٣. تاج العروس من – جواهر القاموس –: محمد مرتضى الزبيدي، مكتبة التراث العربي، الكويت ١٣٨٧هـ .

١٤. تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة ، ط : دار الفكر، بيروت ، ط : الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

١٥. تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر الطبري، ط : دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة وتاريخها .

١٦. تاريخ الفرق الإسلامية: علي الغرابي ، ط : مكتبة الأنجلو المصرية، ط : الثانية ١٩٨٥م .

١٧. تاريخ المذاهب الإسلامية: محمد أبو زهرة ، ط : دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ .

١٨. التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق/ محمد زاهد الكوثري، ط : مطبعة الأنوار ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م .

١٩. تفسير السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للشربيني، ط: مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة.

٢٠. تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ط : مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط : الرابعة ١٤١٨هـ .

٢١. التفكير الفلسفي في الإسلام: د / عبد الحليم محمود، ط : دار الكتاب اللباني، بيروت، ط : الأولى ١٩٧٤م .

٢٢. تلبيس إبليس لابن الجوزي، ط : مكتبة البيان، دمشق، ط : الأولى ١٤٢٦هـ .

٢٣. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين محمد الملطي، ط : رمادي للنشر والتوزيع، الدمام، والمؤمن للتوزيع ، الرياض ، ط : الأولى ١٤١٤هـ .
٢٤. تهذيب اللغة للأزهري ، ط : دار القومية العربية ١٣٨٤هـ .
٢٥. الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام: د/ ناصر بن عبدالكريم العقل، ط : دار الوطن، الرياض ، ط : الأولى ١٤١٦هـ .
٢٦. الخوارج في العصر الأموي، نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، أدبهم: نايف معروف، ط: دار الطليعة، بيروت، لبنان ١٤١٤هـ١٩٩٤م.
٢٧. الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل لتحقيق مذهب الحق بالبرهان والصدق: يوسف الورجلاني، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم علم النفس ٢٠١٢م .
٢٨. ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل عبدالله الهروي، ط : مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، ط : الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .
٢٩. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي، ط : مركز الدراسات والبحوث اليمني ، ط : الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
٣٠. سنن الترمذي، تحقيق/ أحمد شاكر ج ١ ، ٢ ، وأحمد فؤاد عبد الباقي ج ٣ ، وكمال الحوت ج ٤ ، ٥ ، ط : دار الكتب العلمية، بيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها .
٣١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط : دار الآفاق الجديدة، بيروت .
٣٢. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، المكتب الإسلامي، ط : التاسعة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
٣٣. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، تحقيق/ محمد أبو الفضل، ط: دار

إحياء الكتب العربية، ط : الثانية ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .
٣٤. الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، ط : دار الكتب العلمية، بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
٣٥. صحيح البخاري، ط : دار ابن كثير، واليمامة، ط : الخامسة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .
٣٦. صحيح سنن الترمذي للشيخ الألباني، ط : مكتبة المعارف، ط : الأولى ١٤٢٠هـ .
٣٧. صحيح مسلم، ط : دار الكتب العلمية، ط : الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .
٣٨. ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي: سفر الحوالي، ط : مكتبة الطيب، ط : الثانية ١٤١٨هـ .
٣٩. عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني، تحقيق/ محمد الغامدي، ط : مكتبة العلوم والحكم، ط : الأولى ١٤١٤هـ .
٤٠. العقيدة والشريعة في الإسلام: جولد تسيهر، ط : دار الكتاب العربي، مصر ، ط : الثانية .
٤١. عمان تاريخ يتكلم: محمد السالمي وناجي عساف، ط : المطبعة العمومية، دمشق ١٣٨٣هـ .
٤٢. العواصم من القواصم، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، ط : الأوقاف السعودية، ط : الأولى ١٤١٩هـ .
٤٣. الغلو في الدين في حياة المسلمين لعبد الرحمن اللويحق، ط : الأولى، ط : مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
٤٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر، ط : دار الريان للتراث، القاهرة، ط : الأولى ١٤٠٧ هـ

٤٥. فجر الإسلام: أحمد أمين، ط : مكتبة النهضة المصرية، ط : الثانية عشرة ١٩٨٧م .
٤٦. الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق / محمد محيي الدين، ط : المكتبة العصرية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
٤٧. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها : غالب عواجي، ط : مكتبة لينة، ط : الأولى ١٤١٤هـ .
٤٨. القادياني والقاديانية لأبي الحسن الندوي، ط : الدار السعودية، جدة، ط : الخامسة ١٤٠٣هـ .
٤٩. القاديانية: إحسان إلاهي ظهير، ط : إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط : السادسة عشرة ١٤٠٤هـ .
٥٠. الكامل لابن الأثير، تحقيق/ إحسان عباس، ط : دار إحياء التراث، بيروت ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .
٥١. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد الدالي ، ط : الرسالة، بيروت، لبنان، ط : الثانية ١٤٠٦هـ١٩٨٦م .
٥٢. لسان العرب لابن منظور، ط : دار صادر، بيروت، ط : الثالثة ١٤١٤هـ.
٥٣. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب / عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد، ط : دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض ١٤١٢ هـ .
٥٤. مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن المسعودي، ط : المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
٥٥. مسند الإمام أحمد ، ط : المكتب الإسلامي، ط : الأولى .
٥٦. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ط : دار إحياء التراث

العربي، ط : الأولى ١٤٢٣هـ .
٥٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، ط : المكتبة العصرية، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
٥٨. مقدمة ابن خلدون، ط : المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط : الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .
٥٩. مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، تأليف/ محمد العبده ، وطارق عبد الحليم، ط : دار الأرقم، الكويت، ط: الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
٦٠. الملل والنحل للشهرستاني، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، ط : دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣ هـ .
٦١. منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق/ محمد رشاد سالم، ط : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط : الأولى ٢٠٠١م .
٦٢. المواقف في علم الكلام للإيجي، ط : دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
٦٣. موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام: مجموعة من الباحثين، إشراف / علوي السقاف (الدرر السنية) .
٦٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، إشراف الدكتور/ مانع حماد الجهني، ط : دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط : الرابعة ١٤٢٠هـ .
٦٥. ميزان الاعتدال للذهبي، ط : دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ط : الثانية ١٤٠٧هـ .
٦٦. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، ط : دار إحياء التراث العربي،

الطبعة بدون .

٦٧. نيل الأوطار للشوكاني، ط : دار الحديث، مصر، ط : الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣ م .